النوع السادس والخمسون

في الإيجاز والإطناب

اعلم أنهما من أعظم أنواع البلاغة، حتى نقل صاحب «**سرّ الفصاحة**»[١] عن بعضهم أنه قال: البلاغة هي الإيجاز والإطناب.

قال صاحب «**الكشَّاف**»: كما أنَّه يجب على البليغ في مظانِّ الإجمال أن يُجْمل ويوجز، فكذلك الواجب عليه في موارد التفصيل أن يُفصِّل ويُشْبع، أنشد الجاحظ[٢]:

يَرْمُونَ بالخُطَب الطِّوال وتارَةً ... وَحْي المَلاحظ خيفة الرُّقَباءِ

واختلف: هل بين الإيجاز والإطناب واسطة، وهي المساواة، أوْ: لا، وهي داخلة في قسم الإيجاز؟

فالسكَّاكي وجماعةٌ على الأوَّل، لكنهم جعلوا المساواة غير محمودة ولا مذمومة، لأنَّهم فسَّروها بالمتعارَف من كلام أوساط الناس الذين ليسوا في رتبة البلاغة، وفسَّروا الإيجاز بأداء المقصود بأقلّ من عبارة المتعارف، والإطناب أداؤه بأكثر منها؛ لكون المقام خليقاً بالبَسْط.

وابن الأثير وجماعةٌ على الثاني، فقالوا: الإيجاز التعبير عن المراد بلفظ غير زائد، والإطناب بلفظ أزيد.

وقال القزويني[٣]: الأقربُ أن يقال: إن المنقول من طرق التعبير عن المراد تأدِية أصله: إمَّا بلفظ مساوٍ للأصل المراد، أو ناقص عنه وافٍ، أو زائد عليه لفائدة. والأوَّل المساواة، والثاني الإيجاز، والثالث الإطناب.

واحتُرز بـ«وافٍ» عن الإخلال، وبقولنا: (لفائدة) عن الحشو والتطويل، فعنده ثبوت المساواة واسطة، وأنَّها من قسم المقبول.

فإن قلت: عدم ذكرك المساواة في الترجمة لماذا؟ هل هو لرجحان نفيها أو عدم قبولها، أو لأمرٍ غير ذلك؟

قلت: لهما، ولأمر ثالث، وهو: أن المساواة لا تكاد توجد، خصوصاً في القرآن، وقد مثَّل لها في «**التلخيص**»[٤] بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣]، وفي «**الإيضاح**» بقوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا﴾ [الأنعام: ٦٨]، وتُعقِّب: بأنَّ في الآية الثانية حذف موصوف

---

(١) «سر الفصاحة» الخَفَّاجي ص٢٠٥.

(٢) في «البيان والتبيين» ١/ ٤٤ و١٥٥ منسوباً لأبي دؤاد بن حريز الإيادي.

(٣) في «الإيضاح» ص١٣٩.

(٤) «شرح التلخيص» للقزويني ص١٠٨، باب الاستعارة.

﴿ٱلَّذِينَ﴾. وفي الأولى إطناب بلفظ ﴿ٱلسَّيِّئُ﴾؛ لأن المكر لا يكون إلَّا سيئاً، وإيجاز بالحذف إن كان الاستثناء غير مفرّغ؛ أي: بأحدٍ، وبالقصر في الاستثناء، وبكونها حائَّة على كف الأذى عن جميع الناس، محذِّرةً عن جميع ما يؤدِّي إليه، وبأن تقديرها يضرُّ بصاحبه مضرَّة بليغة، فأخرج الكلام مخرج الاستعارة التبعيَّة الواقعة على سبيل التمثيليَّة؛ لأن ﴿يَحِيقُ﴾ بمعنى (يحيط)، فلا يستعمل إلَّا في الأجسام.

تنبيه:

الإيجاز والاختصار بمعنى واحد، كما يؤخذ من«**المفتاح**» وصرَّح به الطيبيّ.

وقال بعضهم: الاختصار خاصٌّ بحذف الجمل فقط، بخلاف الإيجاز. قال الشيخ بهاء الدين[(١)]: وليس بشيء.

والإطناب: قيل: بمعنى الإسهاب، والحق أنه أخصُّ منه؛ فإن الإسهاب التطويلُ لفائدة أو لا لفائدة، كما ذكره التنوخيّ وغيره.

فصل: الإيجاز قسمان: إيجاز قصر، وإيجاز حذف.

فالأوَّل: هو الوجيز بلفظه، قال الشيخ بهاء الدين[(٢)]: الكلام القليل إن كان بعضاً من كلام أطول منه فهو إيجاز حذف، وإن كان كلاماً يعطي معنى أطوَلَ منه، فهو إيجاز قصر.

وقال بعضهم: إيجاز القصر هو تكثير المعنى بتقليل اللفظ.

وقال آخر: هو أن يكون اللفظ بالنسبة إلى المعنى أقلَّ من القدر المعهود عادة.

وسبب حُسْنِه: أنَّه يدلُّ على التمكُّن في الفصاحة، ولهذا قال ﷺ: «**أُوتيت جوامعَ الكلم**». [البخاري: ٧٠١٣، ومسلم: ١١٦٧، وأحمد: ٧٦٣٢].

وقال الطيبيّ في «**التبيان**»[(٣)]: الإيجاز الخالي من الحذف ثلاثة أقسام:

أحدها: **إيجاز القصر**، وهو أن يُقصَرَ اللفظ على معناه، كقوله: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾ إلى قوله: ﴿وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ﴾ [النمل: ٣٠، ٣١]. جمع في أحرفٍ العنوانَ والكتاب والحاجة. وقيل في وصف بليغ: كانت ألفاظه قوالبَ معناه.

قلت: وهذا رأي من يُدخل المساواة في الإيجاز.

الثاني: **إيجاز التقدير**، وهو أن يقدّر معنًى زائداً على المنطوق، ويسمَّى بالتضييق أيضاً، وبه سمَّاه بدر الدِّين بن مالك في «**المصباح**»[(٤)]، لأنَّه نقصَ من الكلام ما صار لفظه أضيق من قدر معناه، نحو: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، أي: خطاياه غُفرت، فهي له لا عليه. ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، أي: للضَّالين الصائرين بعد الضلال إلى التقوى.

---

(١) في «عروس الأفراح» ٢/ ٥٧٦ و٥٧٨ الإطناب والإيجاز.
(٢) في «عروس الأفراح» ١/ ٥٨١.
(٣) «التبيان في البيان» ص١٢١.
(٤) «المصباح» ص٧٤ الإيجاز.

الثالث: الإيجاز الجامع، وهو أن يحتويَ اللفظ على معانٍ متعدِّدة، نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ . . .﴾ الآية [النحل: ٩٠]؛ فإن العدل: هو الصراط المستقيم، المتوسط بين طرفَي الإفراط والتفريط، المومَى به إلى جميع الواجبات في الاعتقاد والأخلاق والعبودية. والإحسانُ: هو الإخلاص في واجبات العبودية، لتفسيره في الحديث بقوله: «**أَنْ تَعْبُدَ الله كَأَنَّكَ تَرَاهُ**» [البخاري: ٥٠، ومسلم: ٩٩]، أي: تعبده مخلصاً في نيَّتك، وواقفاً في الخضوع، آخذاً أُهْبة الحذر... إلى ما لا يحصى. ﴿وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ هو الزِّيادة على الواجب من النوافل؛ هذا في الأوامر، وأمَّا النواهي: فبالفحشاء: الإشارة إلى القوة الشهوانية، وبالمنكر: إلى الإفراط الحاصل من آثار الغضبية أو كل محرَّم شرعاً، وبالبغي: إلى الاستعلاء الفائض عن الوهمية.

قلت: ولهذا قال ابن مسعود: ما في القرآن آية أجمع للخير والشرّ من هذه الآية؛ أخرجه في «**المستدرك**». [(٢/ ٣٥٦) وهو صحيح].

وروى البيهقيّ في «**شعب الإيمان**» [١٤٠] عن الحسن: أنه قرأها يوماً، ثم وقف فقال: إنَّ الله جمع لكم الخير كلَّه والشرّ كلَّه في آية واحدة، فوالله ما ترك العدل والإحسان من طاعة الله شيئاً إلَّا جمعه، ولا ترك الفحشاء والمنكر والبغي من معصية الله شيئاً إلَّا جمعه.

وروى أيضاً عن ابن شهاب في معنى حديث الشيخين: «**بُعثت بجوامع الكلم**»؛ قال: بلغني أن جوامع الكلم أنَّ الله يجمع له الأمور الكثيرة ـ التي كانت تكتب في الكتب قبله ـ في الأمر الواحد والأمرين، ونحو ذلك.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ﴾ الآية [الأعراف: ١٩٩]، فإنَّها جامعة لمكارم الأخلاق، لأنَّ في أخذ العفو: التساهلَ والتسامح في الحقوق، واللين والرّفق في الدُّعاء إلى الدِّين، وفي الأمر بالمعروف: كفَّ الأذى وغضّ البصر، ما شاكلهما من المحرَّمات، وفي الإعراض: الصَّبرَ والحِلْم والتُّؤَدة.

ومن بديع الإيجاز قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ . . .﴾ [الإخلاص: ١] إلى آخرها، فإنَّه نهاية التنزيه، وقد تَضَمَّنَت الردَّ على نحو أربعين فرقة، كما أفرد ذلك بالتصنيف بهاء الدين بن شداد.

وقوله: ﴿أَخْرَجَ مِنْهَا مَآءَهَا وَمَرْعَىٰهَا﴾ [النازعات: ٣١] دلَّ بهاتين الكلمتين على جميع ما أخرجه من الأرض قوتاً ومتاعاً للأنام؛ من العشب والشجر والحبّ والثمر والعصف والحطب واللباس والنار والملح؛ لأنَّ النَّار من العيدان والملحَ من الماء.

وقوله: ﴿لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ﴾ [الواقعة: ١٩]. جمع فيه جميع عيوب الخمر من: الصّداع، وعدم العقل، وذهاب المال، ونفاد الشراب.

وقوله: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ . . .﴾ الآية [هود: ٤٤]، أَمَرَ فيها ونهى، وأخبر ونادى، ونعت وسمَّى، وأهلك وأبقى، وأسعد وأشقى، وقصَّ من الأنباء ما لو شُرح ما اندرج في هذه الجملة ـ من بديع اللفظ والبلاغة والإيجاز والبيان ـ لجفَّت الأقلام. وقد أُفرِدَتْ بلاغة هذه الآية بالتأليف، وفي

«**العجائب**» للكرماني[١]: أجمع المعاندون على أن طوْق البشر قاصر عن الإتيان بمثل هذه الآية، بعد أن فتشوا جميع كلام العرب والعجم، فلم يجدوا مثلها في فخامة ألفاظها، وحسن نظمها، وجَوْدة معانيها في تصوير الحال مع الإيجاز من غير إخلال.

وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ . . .﴾ الآية [النمل: ١٨]، جمع في هذه اللفظة أحدَ عشَر جنساً من الكلام: نادت، وكَنَّتْ، ونبَّهت، وسمَّت، وأَمرت، وقصَّت، وحذَّرت، وخصَّت، وعمَّت، وأَشارت، وعذرت. فالنداء (يا)، والكناية (أيّ)، والتنبيه (ها)، والتسمية ﴿ٱلنَّمْلِ﴾، والأمر ﴿ٱدْخُلُوا۟﴾، والقصص ﴿مَسَٰكِنَكُمْ﴾، والتحذير ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾، والتخصيص ﴿سُلَيْمَٰنُ﴾، والتعميم ﴿جُنُودُهُۥ﴾، والإشارة ﴿وَهُمْ﴾، والعذر ﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾؛ فأدَّت خمسة حقوق: حق الله، وحق رسوله، وحقها، وحقَّ رعيّتها، وحق جنود سليمان.

وقوله: ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ . . .﴾الآية [الأعراف: ٣١]، جمع فيها أصول الكلام: النداء، والعموم، والخصوص، والأمر، والإباحة، والنهي، والخبر.

وقال بعضهم: جمع الله الحكمة في شطر آية: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾ [الأعراف: ٣١].

وقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ . . .﴾ الآية [القصص: ٧]، قال ابن العَرَبيّ[٢]: هي من أعظم آيٍ في القرآن فصاحةً، إذ فيها أمران ونهيان وخبران وبشارتان.

وقوله: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤]. قال ابن أبي الإصبع: المعنى: صَرِّحْ بجميع ما أُوحِيَ إليك، وبلِّغْ كل ما أُمِرْتَ ببيانه، وإن شقَّ بعض ذلك على بعض القلوب فانصدعت. والمشابهة بينهما فيما يؤثره التصريح في القلوب، فيظهر أثر ذلك على ظاهر الوجوه من التقبُّض والانبساط، ويلوح عليها من علامات الإنكار والاستبشار، كما يظهر على ظاهر الزجاجة المصدوعة، فانظر إلى جليل هذه الاستعارة، وعظم إيجازها، وما انطوت عليه من المعاني الكثيرة. وقد حُكِيَ أن بعض الأعراب لمَّا سمع هذه الآية سجد وقال: سجدتُ لفصاحة هذا الكلام.

وقوله تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ﴾ [الزخرف: ٧١]. قال بعضهم: جمع بهاتين اللفظتين ما لو اجتمع الخلق كلهم على وصف ما فيها على التفصيل لم يخرجوا عنه.

وقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، فإن معناه كثير ولفظه قليل، لأن معناه: أن الإنسان إذا علم أنه متى قَتَل قُتِل كان ذلك داعياً إلى ألَّا يُقدمَ على القتل، فارتفع بالقتل ـ الذي هو القصاص ـ كثيرٌ من قتلِ الناس بعضِهم لبعض، وكان ارتفاع القتل حياةً لهم. وقد فُضِّلَت هذه الجملة على أوجز ما كان عند العرب في هذا المعنى، وهو قولهم: «القتل أنفى للقتل» بعشرين وجهاً أو أكثر، وقد أشار ابن الأثير إلى إنكار هذا التفضيل وقال: لا تشبيه بين كلام الخالق وكلام المخلوق، وإنما العلماء يقدحون أذهانهم فيما يظهر لهم من ذلك.

---

(١) «عجائب التفسير وغرائب التأويل» ١/ ٥٠٧، هود: ٤٤.

(٢) في «أحكام القرآن» ٣/ ٤٩١ سورة القصص؛ أولها.

الأول: أنَّ ما يُناظره من كلامهم، وهو قوله: «القصاص حياة»، أقلُّ حروفاً، فإنَّ حروفه عشرة، وحروف (القتل أنفى للقتل) أربعة عشر.

الثاني: أنَّ نفي القتل لا يستلزم الحياة، والآية ناصَّة على ثُبُوتها التي هي الغرض المطلوب منه.

الثالث: أن تنكير (حياة) يفيد تعظيماً، فيدلُّ على أنَّ في القصاص حياة متطاولة، كقوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]. ولا كذلك المَثَلُ؛ فإن اللام فيه للجنس؛ ولذا فسَّروا الحياة فيها بالبقاء.

الرابع: أنَّ الآية فيه مطَّردة، بخلاف المثل؛ فإنه ليس كلّ قتل أنْفَى للقتل، بل قد يكون أدعى له، وهو القتل ظلماً، وإنما ينفيه قتلٌ خاصٌّ وهو القصاص، ففيه حياة أبداً.

الخامس: أن الآية خالية من تكرار لفظ (القتل) الواقع في المثَل، والخالي من التكرار أفضلُ من المشتمل عليه، وإن لم يكن مخلاً بالفصاحة.

السادس: أنَّ الآية مستغنيةٌ عن تقدير محذوف، بخلاف قولهم؛ فإن فيه حذف (من) التي بعد أفعل التفضيل وما بعدها. وحذف (قصاصاً) مع القتل الأوَّل، (وظلماً) مع القتل الثاني، والتقدير: القتل قصاصاً أنفى للقتل ظلماً من تركه.

السابع: أن في الآية طباقاً، لأن القصاص مشعر بضدّ الحياة، بخلاف المثَل.

الثامن: أن الآية اشتملت على فنٍّ بديع، وهو جعل أحد الضِّدَّين الذي هو الفناء والموت محلاً ومكاناً لضدِّه، الذي هو الحياة، واستقرار الحياة في الموت مبالغة عظيمة، وذكره في «**الكشَّاف**»[1]، وعبر عنه صاحب «**الإيضاح**»: بأنّه جعل القصاص كالمنبع للحياة والمعدِن لها بإدخال (في) عليه.

التاسع: أنَّ في المثَل توالِيَ أسبابٍ كثيرة خفيفة، وهو السكون بعد الحركة، وذلك مستكرَه، فإن اللفظ المنطوق به إذا توالتْ حركاته تمكَّن اللسان من النطق به، وظهرت فصاحته. بخلاف ما إذا تَعقّب كلَّ حركة سكونٌ، فالحركات تنقطع بالسكنات. نظيره: إذا تحرَّكت الدابة أَدْنى حركة فحُبِست، ثم تحركت فحُبِست لا تطيق إطلاقها، ولا تتمكن من حركتها على ما تختاره، فهي كالمقيّدة.

العاشر: أن المثل كالمتناقض من حيث الظاهر؛ لأن الشيء لا ينفي نفسه.

الحادي عشر: سلامة الآية من تكرير قَلْقلة القاف، الموجب للضغط والشدة، وبُعدِها عن غنة النون.

الثاني عشر: اشتمالها على حروفٍ متلائمة، لما فيها من الخروج من القاف إلى الصَّاد؛ إذ القاف من حروف الاستعلاء، والصاد من حروف الاستعلاء والإطباق، بخلاف الخروج من القاف إلى التاء التي هي حرف منخفض؛ فهو غير ملائم للقاف، وكذا الخروج من الصَّاد إلى الحاء، أحسنُ من الخروج من اللام إلى الهمزة، لبُعد مادون طرَف اللسان وأقصى الحلق.

---

(١) «الكشاف» ١/ ٣٣٣ البقرة: ١٧٩.

الثالث عشر: في النطق بالصَّاد والحاء والتاء حسن الصَّوت، ولا كذلك تكرير القاف والتاء.

الرابع عشر: سلامتها من لفظ القتل المشعرِ بالوحشة، بخلاف لفظ (الحياة) فإن الطباع أقبلُ له من لفظ القتل.

الخامس عشر: أن لفظ القصاص مشعِر بالمساواة، فهو منبِئ عن العدل، بخلاف مطلَق القتل.

السادس عشر: الآية مبنية على الإثبات، والمثَل على النفي، والإثبات أَشرفُ لأنَّه أوَّل، والنفي ثانٍ عنه.

السابع عشر: أن المثَل لا يكاد يُفهم إلَّا بعد فهم أن القصاص هو الحياة، وقوله: ﴿فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ مفهومٌ من أوَّل وَهْلة.

الثامن عشر: أن في المثل بناء (أفعل) التفضيل من فعل متعدّ، والآية سالمة منه.

التاسع عشر: أن (أفعل) في الغالب يقتضي الاشتراك، فيكون ترك القصاص نافياً للقتل، ولكن القصاص أكثر نفياً، وليس الأمر كذلك. والآية سالمة من ذلك.

العشرون: أن الآية رادعة عن القتل والجرح معاً؛ لشمول القصاص لهما، والحياة أيضاً في قصاص الأعضاء؛ لأن قطع العضو ينقص مصلحة الحياة، وقد يسري إلى النفس فيزيلها، ولا كذلك المَثَل.

في أوَّل الآية ﴿وَلَكُمْ﴾ وفيها لطيفة، وهي بيان العناية بالمؤمنين على الخصوص، وأنهم المراد حياتهم لا غيرهم، لتخصيصهم بالمعنى مع وجوده فيمن سواهم.

تنبيهات:

الأول: ذكر قدامةُ من أنواع البديع الإشارةَ، وفسَّرها: بالإتيان بكلام قليل ذي معانٍ جمَّة، وهذا هو إيجاز القصر بعينه؛ لكن فرَّق بينهما ابن أبي الإصبع: بأن الإيجاز دلالته مطابقة، ودلالة الإشارة إما تضمُّن أو التزام، فعُلم منه أن المراد بها ما تقدَّم في مبحث المنطوق.

الثاني: ذكر القاضي أبو بكر في «**إعجاز القرآن**»: أن من الإيجاز نوعاً يسمى: التضمين؛ وهو حصول معنى في لفظ من غير ذكر له باسم هي عبارة عنه. قال: وهو نوعان: أحدهما ما يُفهم من البنية، كقوله: معلوم، فإنَّه يوجب أنه لا بدَّ من عالم. والثاني من معنى العبارة كبسم الله الرحمن الرحيم، فإنَّه تضمّن تعليم الاستفتاح في الأمور باسمه، على جهة التعظيم لله تعالى والتبرُّك باسمه.

الثالث: ذكر ابن الأثير وصاحب «**عروس الأفراح**»[1] وغيرهما: أن من أنواع إيجاز القصر: باب الحَصْر، سواء كان بإلَّا أو بإنما أو غيرهما من أدواته، لأن الجملة فيها نابتْ مناب جملتين. وباب العطف، لأن حرفه وضع للإغناء عن إعادة العامل.

---

(١) «عروس الأفراح» ١/ ٢٣٠.

وباب النائب عن الفاعل، لأنه دل على الفاعل بإعطائه حكمَه، وعلى المفعول بوضعه.

وباب الضمير، لأنه وضع للاستغناء به عن الظاهر اختصاراً، ولذا لا يُعدل إلى المنفصل مع إمكان المتصل.

وباب: علمتُ أنك قائم، لأنه متحمل لاسمٍ واحد سدَّ مسدَّ المفعولين من غير حذف.

ومنها: باب التنازع؛ إذا لم نقدّر على رأي الفراء.

ومنها: طرح المفعول، اقتصاراً على جعل المتعدي كاللازم، وسيأتي تحريره.

ومنها: جميع أدوات الاستفهام والشرط؛ فإن (كم مالُك)؟ يغني عن قولك: (أهو عشرون أم ثلاثون؟) وهكذا إلى ما لا يتناهى.

ومنها: الألفاظ اللازمة للعموم كأحد.

ومنها: لفظ التثنية والجمع، فإنَّه يغني عن تكرير المفرد، وأُقيم الحرف فيهما مقامه اختصاراً.

وممَّا يصلح أن يعدَّ من أنواعه: المسمَّى بالاتساع من أنواع البديع؛ وهو: أن يُؤْتَى بكلام يتسع فيه التأويل بحسب ما تَحتمله ألفاظه من المعاني، كفواتح السُّور، ذكره ابن أبي الإصبع.

القسم الثاني من قسمَي الإيجاز: إيجاز الحذف، وفيه فوائد:

ذكر أسبابه:

منها: مجرَّد الاختصار والاحتراز عن العبث لظهوره.

ومنها: التنبيه على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف، وأن الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهمّ، وهذه هي فائدة باب التحذير والإغراء، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [الشمس: ١٣]. فـ ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ﴾ تحذير بتقدير: (ذروا)، و﴿وَسُقْيَٰهَا﴾ إغراء بتقدير: (الزموا).

ومنها: التفخيم والإعظام لما فيه من الإبهام. قال حازم في «**منهاج البلغاء**»: إنما يحسن الحذف لقوَّة الدلالة عليه، أو يقصَد به تعديد أشياء، فيكون في تعدادها طولٌ وسآمة، فيحذَف ويكتفَى بدلالة الحال، وتترك النفس تجول في الأشياء المكتفى بالحال عن ذكرها. قال: ولهذا القصد يؤثر في المواضع التي يُراد بها التعجُّب والتهويل على النفوس، ومنه قوله في وصف أهل الجنة: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣]. فحذف الجواب، إذْ كان وصفُ ما يجدونه ويلقونه عند ذلك لا يتناهى، فجُعل الحذف دليلاً على ضِيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه، وتركت النفوس تُقدِّر ما شاءته، ولا تبلغ مع ذلك كُنْهَ ما هنالك.

وكذا قوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧]، أي: لرأيت أمراً فظيعاً، لا تكادُ تحيط به العبارة.

ومنها: التخفيف لكثرة دورانه في الكلام، كما في حذف حرف النداء، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾ [يوسف: ٢٩]. ونون ﴿لَمْ يَكُ﴾ [الأنفال: ٥٣]. والجمع السالم، ومنه قراءة: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾

[الحج: ٣٥]. وياء ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ [الفجر: ٤]. وسأل المؤرِّج السدوسيُّ[١] الأخفشَ عن هذه الآية، فقال: عادة العرب أنها إذا عدلت بالشيء عن معناه، نقصت حروفه، والليل لما كانَ لا يسري، وإنما يُسْرَى فيه نقص منه حرف، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَتۡ أُمُّكِ بَغِيّٗا﴾ [مريم: ٢٨]؛ الأصل (بغية)، فلما حوِّل عن فاعل نقص منه حرف.

ومنها: كونه لا يصلح إلَّا له، نحو: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣]. ﴿فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧].

ومنها: شهرته، حتى يكون ذكره وعدمه سواء، قال الزَّمخشريُّ: وهو نوع من دلالة الحال، التي لسانها أنطق من لسان المقال، وحُمِل عليه قراءة حمزة[٢]: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ﴾ [النساء: ١]؛ لأن هذا مكان شهر بتكرر الجارّ؛ فقامت الشهرة مقام الذكر.

ومنها: صيانته عن ذكره تشريفاً، كقوله تعالى: ﴿قَالَ فِرۡعَوۡنُ وَمَا رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٣ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ . . .﴾ [الشعراء: ٢٣] الآيات، حذف فيها المبتدأ في ثلاثة مواضع: قبل ذكر الرَّبّ؛ أي: (هُوَ ربّ) و(الله رَبُّكُمْ) و(الله رَبّ المشْرِق)، لأن موسى استعظم حال فرعون وإقدامه على السؤال، فأضمر اسم الله تعظيماً وتفخيماً. ومثَّله في «**عروس الأفراح**»[٣] بقوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، أي: ذاتك.

ومنها: صيانة اللسان عنه تحقيراً له، نحو: ﴿صُمُّۢ بُكۡمٌ﴾ [البقرة: ١٨]، أي: هم أو المنافقون.

ومنها: قصد العموم، نحو: ﴿وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أي: على العبادة وعلى أمورنا كلها. ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: ٢٥]، أي: كل واحد.

ومنها: رعاية الفاصلة، نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٢]، أي: وما قلاك.

ومنها: قصد البيان بعد الإبهام، كما في فعل المشيئة، نحو: ﴿وَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ﴾ [النحل: ٩]. أي: ولو شاء هدايتكم؛ فإنَّه إذا سمع السَّامع: ﴿وَلَوۡ شَآءَ﴾، تعلَّقت نفسه بمُشَاءٍ اِنْبَهَمَ عليه، لا يدري ما هو، فلمَّا ذُكر الجواب استبان بعد ذلك. وأكثر ما يقع ذلك بعد أداة شرط؛ لأنَّ مفعول المشيئة مذكور في جوابها.

وقد يكون مع غيرها استدلالاً بغير الجواب، نحو: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقد ذكر أهل البيان: أن مفعول المشيئة والإرادة لا يذكر إلَّا إذا كان غريباً أو عظيماً، نحو: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨]. ﴿لَوۡ أَرَدۡنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهۡوٗا﴾ [الأنبياء: ١٧]. وإنّما اطّرد أو كَثُرَ حذفُ

---

(١) مُؤَرِّج بن عَمْرو البصري، من أعيان أصحاب الخليل بن أحمد، عالم بالعربية والأنساب (ت: ١٩٥هـ). «إنباه الرواة» ٣/ ٣٢٧، «المزهر» ٢/ ٢٣٢.

(٢) «السبعة في القراءات» لابن مجاهد ص٢٢٦.

(٣) «عروس الأفراح» ١/ ٣٧٨.

مفعولِ المشيئة دون سائر الأفعال؛ لأنه يلزم من وجود المشيئة وجود المُشَاءِ، فالمشيئة المستلزِمة لمضمون الجواب لا يمكن أن تكون إلَّا مشيئة الجواب، ولذلك كانت الإرادة مثلها في اطِّراد حذف مفعولها، ذكره الزَّمْلَكاني والتنوخي في «**الأقصى القريب**» قالوا: وإذا حذف بعد (لو) فهو المذكور في جوابها أبداً، وأورد في «**عروس الأفراح**»[1]: ﴿قَالُوا۟ لَوْ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً﴾ [فصلت: ١٤]؛ فإن المعنى (لو شاء ربُّنا إرسالَ الرسل لأنزل ملائكة)؛ لأنَّ المعنى معيَّن على ذلك.

فائدة:

قال الشيخ عبد القاهر: ما مِن اسمٍ حذف في الحالة التي ينبغي أن يحذَف فيها إلَّا وحَذْفُه أحسن من ذكره، وسمَّى ابن جِنِّي الحذفَ شجاعةَ العربية؛ لأنّه يشجع على الكلام.

قاعدة في حذف المفعول اختصاراً واقتصاراً

قال ابن هشام[2]: جرت عادة النحويين أن يقولوا بحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل، ويريدون بالاقتصار الحذف لغير دليل، ويمثِّلونه بنحو: ﴿كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟﴾ [الطور: ١٩]، أي: أوْقِعوا هذين الفعلين، والتحقيق أن يقال ـ يعني ـ كما قال أهل البيان:

تارةً يتعلق الغرض بالإعلام بمجرَّد وقوع الفعل من غير تعيين مَنْ أوقعه، ومن أوقع عليه، فيُجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كونٍ عامٍّ، فيقال: حصل حريق أو نهب.

وتارة يتعلق بالإعلام بمجرَّد إيقاع الفعل للفاعل، فيقتصر عليهما، ولا يذكر المفعول ولا يُنْوَى، إذ المنويّ كالثابت، ولا يسمَّى محذوفاً؛ لأنَّ الفعل ينزَّل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له.

ومنه: ﴿رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]. ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]. ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾ [الأعراف: ٣١]. ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾ [الإنسان: ٢٠]. إذ المعنى: ربِّي الذي يفعل الإحياء والإماتة. وهل يستوي من يتَّصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم؟ وأوقِعوا الأكل والشرب، وذرُوا الإسراف، وإذا حصلت منك رؤية.

ومنه: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ . . .﴾ الآية [القصص: ٢٣]، ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام رحمهما إذْ كانتا على صفة الذِّياد وقومهما على السقي، لا لكون مذُودهما غنماً وسقيهم إبلاً، وكذلك المقصود من ﴿لَا نَسْقِى﴾ السقي لا المسقيّ. ومن لم يتأمَّل قدّرَ: يسقون إبلهم وتذودان غنمهما، ولا نسقي غنماً.

وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله، وتعليقُه بمفعوله فيذكَران، نحو: ﴿لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟﴾ [آل عمران: ١٣٠]. ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٣٢]. وهذا النَّوع الذي إذا لم يذكر محذوفه قيل: محذوف.

وقد يكون في اللَّفظ ما يستدعيه، فيحصل الجزم بوجوب تقديره، نحو: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]. ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النساء: ٩٥].

---

(١) «عروس الأفراح» ١/ ٣٧٦ أحوال متعلقات الفعل (الحذف). (٢) في «المغني» ص٧٩٧.

وقد يشتبه الحال في الحذف وعدمه، نحو: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾ [الإسراء: ١١٠]. قد يتوهَّم أن معناه (نادوا) فلا حذف، أو (سموا) فالحذف واقع.

ذكر شروطه:

هي ثمانية:

أحدها: وجود دليل: إما حالي، نحو: ﴿قَالُواْ سَلَٰمًا﴾ [هود: ٦٩]، أي: سلَّمنا سلاماً. أو مقاليّ، نحو: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]، أي: أنزل خيراً. ﴿قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥]؛ أي: سلام عليكم، أنتم قوم منكرون.

ومن الأدلَّة: العقلُ، حيث يستحيل صحة الكلام عقلاً إلَّا بتقدير محذوف.

ثم تارة يدلُّ على أصل الحذف من غير دلالةٍ على تعيينه، بل يستفاد التعيين من دليل آخر، نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣]، فإن العقل يدلُّ على أنها ليست المحرَّمة، لأنَّ التحريم لا يضاف إلى الأجرام، وإنما هو والحلّ يضافان إلى الأفعال، فعُلم بالعقل حذفُ شيء. وأما تعيُّنه ـ وهو التناول ـ فمستفاد من الشرع، وهو قوله ﷺ: «**إنَّما حرُمَ أكْلُها**» [البخاري: ١٤٩٢، ومسلم: ٨٠٦، وأحمد: ٢٣٦٩]، لأن العقل لا يدرك محل الحلّ، ولا الحُرْمة. وأما قول صاحب «**التلخيص**»[1]: إنَّه من باب دلالة العقل أيضاً، فتابَع فيه السكاكيّ، من غير تأمل أنَّه مبني على أصول المعتزلة.

وتارة يدل العقل أيضاً على التعيين، نحو: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، أي: أمره؛ بمعنى عذابه، لأنَّ العقل دلَّ على استحالة مجيء البارئ، لأنه من سِمات الحادث، وعلى أن الجائيَ أمرُهُ.

﴿أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، ﴿وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٩١]، أي: بمقتضى العقود وبمقتضى عهد الله؛ لأن العقد والعهد قولان قد دخلا في الوجود، وانقضيا فلا يُتصوَّر فيهما وفاءٌ ولا نقض، وإنما الوفاء والنقض بمقتضاهما وما ترتب عليهما من أحكامهما.

وتارة يدلُّ على التعيين العادةُ، نحو: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢] دلَّ العقل على الحذف، لأنَّ يوسف لا يصح ظرفاً للوم. ثم يحتمل أن يقدَّر: (لُمْتُنَّني في حبّه) لقوله: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [يوسف: ٣٠]، وفي مراوَدتِها لقوله: ﴿تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا﴾ [يوسف: ٣٠]. والعادة دلَّت على الثاني، لأن الحبَّ المفرط لا يلام صاحبه عليه عادةً، لأنه ليس اختياريًّا، بخلاف المراودة، للقدرة على دفعها.

وتارة يدلُّ عليه التصريح به في موضع آخر، وهو أقواها، نحو: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، أي: أمره، بدليل: ﴿أَوْ يَأْتِىَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [النحل: ٣٣]. ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، أي: كعرض، بدليل التصريح به في آية الحديد. ﴿رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [البينة: ٢]، أي: من عند الله، بدليل: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠١].

ومن الأدلَّة على أصل الحذف العادة، بأن يكون العقل غير مانع من إجراء اللفظ على ظاهره من

---

(١) «شرح التلخيص» للقزويني ص١١٢.

غير حَذْف، نحو: ﴿لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّاتَّبَعْنَٰكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، أي: مكان قتال، والمراد مكاناً صالحاً للقتال، وإنَّما كان كذلك؛ لأنَّهم كانوا أخبَر الناس بالقتال، ويتعيَّرون بأن يتفوَّهوا بأنهم لا يَعرفونه، فالعادة تمنع أن يريدوا: (لو نعلم حقيقة القتال)؛ فلذلك قدَّره مجاهد: مكان قتال. ويدل عليه: أنَّهم أشاروا على النَّبي ﷺ ألَّا يخرج من المدينة.

ومنها: الشروع في الفعل، نحو: (بسم الله) فيقدر ما جعلت التسمية مبدأً له؛ فإن كانت عند الشروع في القراءة قدِّرت (أقرأُ)، أو الأكل قدّرت (آكلُ). على هذا أهل البيان قاطبةً، خلافاً لقول النُّحاة أنه يقدّر (ابتدأت) أو (ابتدائي) كائن (بسم الله). ويدل على صحَّة الأوَّل: التصريح به في قوله: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٖىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ [هود: ٤١]. وفي حديث: «**باسمك ربي وضعتُ جنبي**». [البخاري: ٦٣١٣، ومسلم: ٦٨٩٢، وأحمد: ١٨٦٥٤].

ومنها: الصناعة النحويَّة، كقولهم في: ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾ [القيامة: ١]، التقدير: (لأنا أقسم)، لأنَّ فعل الحال لا يقسَم عليه. وفي: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟﴾ [يوسف: ٨٥]، التقدير: (لا تفتأ): لأنه لو كان الجواب مثبتاً دخلت اللَّام والنُّون، كقوله: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ﴾ [الأنبياء: ٥٧].

وقد توجب الصناعة التقدير، وإن كان المعنى غير متوقِّف عليه، كقولهم في: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]: إنَّ الخبر محذوف، أي: موجود.

وقد أنكره الإمام فخر الدين وقال: هذا الكلام لا يحتاج إلى تقدير، وتقديرُ النحاة فاسدٌ، لأنَّ نفي الحقيقة مطلقة أعمّ من نفيها مقيَّدة، فإنَّها إذا انتفت مطلقة كان ذلك دليلاً على سلب الماهية مع القَيْد، وإذا انتفت مقيدة بقيد مخصوص لم يلزم نفيُها مع قيد آخر.

ورُدَّ: بأن تقديرهم: (موجود) يستلزم نفي كل إله غير الله قطعاً، فإن العدم لا كلام فيه؛ فهو في الحقيقة نفي للحقيقة مطلقة لا مقيَّدة، ثم لا بد من تقدير خبر، لاستحالة مبتدأٍ بلا خبر ظاهر أو مقدَّر، وإنَّما يقدّر النحويّ ليعطيَ القواعد حقَّها، وإن كان المعنى مفهوماً.

تنبيه:

قال ابن هشام[1]: إنَّما يشترط الدليل فيما إذا كان المحذوفُ الجملةَ بأسرها أو أحد ركنَيْها، أو يفيد معنى فيها هي مبنيَّة عليه، نحو: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟﴾ [يوسف: ٨٥]. أمَّا الفضلة فلا يشترط لحذفها وجدانُ دليل، بل يُشترط ألَّا يكون في حذفها ضرر معنويّ أو صناعيّ.

قال[2]: ويشترط في الدليل اللفظيّ أن يكون طبق المحذوف، ورَدَّ قول الفراء في: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ [القيامة: ٣، ٤]: إنَّ التقدير: (بلى ليحسبنا قادرين)؛ لأن الحسبان المذكور بمعنى الظنّ، والمقدّر بمعنى العلم، لأن التردُّد في الإعادةِ كفر، فلا يكون مأموراً به.

---

(١) في «المغني» ص٧٨٧.

(٢) ابنُ هشام في «المغني» ص٧٩١.

قال[١]: والصَّواب فيها قول سيبويه: إن ﴿قَٰدِرِينَ﴾ حال، أي: بل نجمعها قادرين؛ لأنَّ فعل الجمع أقرب من فِعْل الحسبان، ولأن (بلى) لإيجاب المنفيّ، وهو فيها فعل الجمع.

الشرط الثاني: ألَّا يكون المحذوف كالجزء، ومن ثَمَّ لم يحذف الفاعل ولا نائبه ولا اسم كان وأخواتها. قال ابن هشام[٢]: وأما قول ابن عطية في: ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾ [الجمعة: ٥]. إن التقدير: بئس المثلُ مثل القوم، فإن أراد تفسير الإعراب، وأن الفاعل لفظ (المثل) محذوفاً فمردود، وإن أراد تفسير المعنى، وأن في ﴿بِئْسَ﴾ ضمير المثل مستتراً فسهل.

الشرط الثالث: ألَّا يكون مؤكَّداً، لأن الحذف منافٍ للتأكيد، إذ الحذف مبنيٌّ على الاختصار، والتأكيد مبني على الطُّول. ومن ثمَّ ردَّ الفارسيّ على الزَّجَّاج في قوله في: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]. إن التقدير: إن هذان لهما ساحران. فقال: الحذف والتوكيد باللَّام متنافيان، وأمَّا حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما، لأن المحذوف لدليل كالثابت[٣].

الرابع: ألَّا يؤدِّيَ حذفه إلى اختصار المختصر، ومن ثَمَّ لم يحذف اسم الفعل؛ لأنه اختصار للفعل.

الخامس: ألَّا يكون عاملاً ضعيفاً، فلا يحذف الجار، والناصب للفعل، والجازم إلَّا في مواضع قويتْ فيها الدلالة، وكثر فيها استعمالُ تلك العوامل.

السادس: ألَّا يكون المحذوف عوضاً عن شيء، ومن ثَمَّ قال ابن مالك: إن حرف النداء ليس عوضاً من(أدعو) لإجازة العرب حذفه. ولذا أيضاً لم تحذف التاء من إقامة واستقامة. وأمَّا: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، فلا يقاس عليه. ولا خبر كان، لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها.

السابع: ألَّا يُؤدِّيَ حذفُه إلى تهيئة العامل القويّ، ومن ثَمَّ لم يُقَسْ على قراءة: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠].

فائدة[٤]:

اعتبر الأخفش في الحذف التدريج حيث أمكن، ولهذا قال في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨]: إنَّ الأصل (لا تجزي فيه)، فحذف حرف الجرِّ، فصار (تجزيه) ثم حُذِف الضمير، فصار ﴿تَجْزِى﴾. وهذه ملاطفة في الصناعة. ومذهب سيبويه أنهما حذفا معاً، قال ابن جني: وقول الأخفش أوفقُ في النَّفس، وآنسُ من أن يُحذف الحرفان معاً في وقت واحد.

---

(١) ابنُ هشام في «المغني» ص٧٩٢.
(٢) في «المغني» ص٧٩٣.
(٣) وذلك في كتابه: «الإغفال» ٢/ ٤٠٩ ـ ٤١٠ المسألة ٨٥، سورة طه: ٦٣، وهو المسائلُ المصلَحةُ من كتاب «معاني القرآن وإعرابه» لأبي إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ). و«الإغفال» للفارسي (ت: ٣٧٧هـ).
(٤) انظر «المغني» ص٨٠٤.

قاعدة:

الأصل أن يقدّر الشيء في مكانه الأصليّ؛ لئلّا يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في غير محله. فيقدّر المفسّر في نحو (زيداً رأيته) مقدَّماً عليه. وجوَّز البيانيون تقديره مؤخراً عنه لإفادة الاختصاص، كما قاله النحاة، وإذا منع منه مانع، نحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت: ١٧]؛ إذ لا يلي (أَمَّا) فعل.

قاعدة:

ينبغي تقليل المقدّر مهما أمكن، لتقلّ مخالفة الأصل، ومن ثَمَّ ضُعِّف قول الفارسيّ في: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق: ٤]: إن التقدير: (فعدتهن ثلاثة أشهر). والأولى أن يقدّر (كذلك).

قال الشيخ عز الدِّين: ولا يقدر من المحذوفات إلَّا أشدُّها موافقةً للغرض وأفصحُها؛ لأنَّ العرب لا يقدرون إلَّا ما لو لفظوا به لكان أحسنَ وأنسب لذلك الكلام، كما يفعلون ذلك في الملفوظ به، نحو: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧]. قدَّر أبو عليّ: جعل الله نُصُبَ الكعبة. وقدر غيره: حُرْمة الكعبة وهو أولى، لأن تقدير الحرمة في الهدْي والقلائد والشهر الحرام لا شكَّ في فصاحته، وتقدير النُّصب فيها بعيدٌ من الفصاحة.

قال: ومهما تردَّد المحذوف بين الحَسن والأحسن، وجب تقدير الأحسن، لأنَّ الله وصف كتابه بأنه أحسنُ الحديث؛ فليكن محذوفه أحسن المحذوفات، كما أن ملفوظه أحسن الملفوظات.

ومتى تردد بين أن يكون مجملاً أو مبيّناً فتقدير المبيّن أحسن، نحو: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي ٱلْحَرْثِ﴾ [الأنبياء: ٧٨]. لك أن تقدّر: (في أمر الحرث). و: (في تضمين الحرث) وهو أولى لتعيّنه، والأمر مجمَل لتردُّده بين أنواع.

قاعدة:

إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً، وكونه مبتدأ والباقي خبراً، فالثاني أولى؛ لأن المبتدأ عين الخبر، وحينئذ فالمحذوف عين الثابت، فيكون حذفاً كَلا حذف. فأمَّا الفعل فإنَّه غير الفاعل، اللهم إلَّا أن يعتضد الأول برواية أخرى في ذلك الموضع، أو بموضع آخر يُشبهه.

فالأول، كقراءة: (يسبَّح له فيها) [النور: ٣٦] بفتح الباء[1]، (كذلك يوحَى إليك وإلى الذين من قبلك الله) [الشورى: ٣]. بفتح الحاء، فإنَّ التقدير: (يسبِّحه رجال. (ويوحيه الله)، ولا يقدَّران مبتدأَيْن حُذِفَ خبرهما، لثبوت فاعلية الاسمين في رواية مَنْ بَنَى الفعل للفاعل.

والثاني، نحو: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] فتقدير (خلقهم الله) أولى من (الله خلقهم) لمجيء: ﴿خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩].

---

(١) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عَمرو وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم: بكسر الباء، وقرأ ابن عامر بفتح الباء. «السبعة في القراءات» ص٤٥٦.

قاعدة:

إذا دار الأمرُ بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً، فكونه ثانياً أولى، ومن ثَمَّ رجح أن المحذوف في نحو: ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ [الأنعام: ٨٠]، نون الوقاية لا نون الرفع. وفي: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤]، التَّاء الثانية لا تاء المضارعة. وفي: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]، أنَّ المحذوف خبر الثاني لا الأوَّل. وفي نحو: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، أن المحذوف مضاف للثاني، أيْ: حجّ أشهر، لا الأوَّل، أي: أشهر الحج.

وقد يجب كونه من الأول، نحو: (إن الله وملائكتُه يصلون على النبي) [الأحزاب: ٥٦]. في قراءة مَنْ رفع ﴿وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ﴾ لاختصاص الخبر بالثاني، لوروده بصيغة الجمع.

وقد يجب كونه من الثاني، نحو: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ﴾ [التوبة: ٣]، أي: بريء أيضاً، لتقدُّم الخبر على الثاني.

فصل: في أنواع الحذف

الحذف على أنواع:

أحدها: ما يسمَّى بالاقتطاع، وهو حذف بعض حروف الكلمة. وأنكر ابن الأثير ورودَ هذا النوع في القرآن، ورُدّ: بأنَّ بعضهم جعل منه فواتح السُّور، على القول بأن كلّ حرف منها اسم من أسمائه كما تقدَّم.

وادعى بعضهم أن الباء في: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]. أوَّل كلمة بعض، ثم حذف الباقي.

ومنه قراءة بعضهم: (ونادوا يا مَالِ) [الزخرف: ٧٧]؛ بالتَّرخيم، ولمَّا سمعها بعض السلف قال: ما أغنى أهل النار عن الترخيم!. وأجاب بعضهم: بأنَّهم لشدَّة ما هم فيه عجزوا عن إتمام الكلمة.

ويدخل في هذا النوع حذف همزة (أنا) في قوله: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]، إذ الأصل (لكن أنا) حذفت همزة (أنا) تخفيفاً، وأُدغمت النون في النون.

ومثله ما قرئ: (وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَّرْضِ) [الحج: ٦٥]. (بمَا أُنزلّيك) [البقرة: ٤]. (فَمَنْ تَعَجَّل فِي يَوْمَيْنِ فَلَثْم عليه) [البقرة: ٢٠٣]. (إنَّها لحدَى الكُبَر) [المدثر: ٣٥].

النوع الثاني: ما يسمَّى بالاكتفاء، وهو أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط، فيكتفى بأحدهما عن الآخر لنكتة.

ويختصُّ غالباً بالارتباط العطفي، كقوله: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١]، أي: والبردَ، وخُصِّص الحرُّ بالذكر؛ لأنَّ الخطاب للعرب، وبلادهم حارة والوقاية عندهم من الحرّ أهم؛ لأنه أشدُّ عندهم من الرد. وقيل: لأن البرد تقدم ذكر الامتنان بوقايته صريحاً في قوله: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَآ﴾ [النحل: ٨٠]، وفي قوله: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا﴾ [النحل: ٨١]، وفي قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥].

ومن أمثلة هذا النوع: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦]، أي: والشرُّ، وإنَّما خصَّ الخير بالذكر؛ لأنه مطلوب العباد ومرغوبهم، أو لأنه أكثر وجوداً في العالم، أو لأن إضافة الشرِّ إلى الله ليس من باب الآداب، كما قال ﷺ: «**والشرّ ليس إليك**» [مسلم: ١٨١٢].

ومنها: ﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِى ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ١٣]، أي: وما تحرَّك، وخصَّ السكُون بالذكر؛ لأنَّه أغلب الحالين على المخلوق من الحيوان والجماد، ولأنَّ كل متحرِّك يصير إلى السكون.

ومنها: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، أي: والشهادة، لأن الإيمان بكلٍّ منهما واجب، وآثر الغيبَ؛ لأنه أمدح، ولأنه يستلزم الإيمان بالشهادة، من غير عكس.

ومنها: ﴿وَرَبُّ ٱلْمَشَـٰرِقِ﴾ [الصافات: ٥]، أي: والمغارب.

ومنها: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، أي: وللكافرين. قاله ابن الأنباريّ، ويؤيده قوله: ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٥].

ومنها: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦]، أي: ولا والد، بدليل أنَّه أوجب للأخت النِّصفَ، وإنما يكون ذلك مع فَقْدِ الأب، لأنه يسقطها.

النوع الثالث: ما يسمى بالاحتباك؛ وهو من ألطف الأنواع وأبدعها، وقلَّ مَنْ تنبه له أو نبّه عليه من أهل فَنِّ البلاغة، ولم أره إلا في شرح بديعية الأعمى[(١)] لرفيقه الأندلسيّ. وذكره الزركشي في «**البرهان**»[(٢)]؛ ولم يسمِّه هذا الاسم، بل سمَّاه الحذف المقابليّ.

وأفرده بالتصنيف من أئمة العصر العلامة برهان الدين البِقَاعِيّ[(٣)]، قال الأندلسيّ في شرح **البديعيَّة**: من أنواع البديع: الاحتباك، وهو نوع عزيز، وهو أن يحذف من الأوَّل ما أثبت نظيرُه في الثاني، ومن الثاني ما أُثبت نظيره في الأوَّل، كقوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ . . .﴾ الآية [البقرة: ١٧١]، التقدير: ومثل الأنبياء والكفار كمثل الذي ينعِق والذي ينعَق به، فحذف من الأول الأنبياء لدلالة ﴿ٱلَّذِى يَنْعِقُ﴾ عليه، ومن الثاني الذي يُنعَق به، لدلالة ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ عليه.

وقوله: ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ﴾ [النمل: ١٢] التقدير: تدخل غير بيضاء، وأخرجْها تخرج بيضاء، فحذف من الأول (غير بيضاء) ومن الثاني (وأخرجها).

وقال الزركشيّ[(٤)]: هو أن يجتمع في الكلام متقابلان، فيحذف من كل واحد منهما مقابله لدلالة الآخر عليه، كقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَعَلَىَّ إِجْرَامِى وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ﴾ [هود: ٣٥] التقدير: (إن افتريتُه فعليّ إجرامي وأنتم برآء منه، وعليكم إجرامكم وأنا بريء ممَّا تجرمُون).

---

(١) الأعمى: محمد بن أحمد بن جابر الأندلسي المالكي، عالم بالعربية، شاعر، أعمى (ت: ٧٨٠هـ). «نفح الطيب» ٢/ ٦٦٨، «الدرر الكامنة» ٣/ ٣٣٩.

(٢) «البرهان» ٣/ ٢٠٠ النوع: ٤٦.

(٣) البقاعي: إبراهيم بن عمر أبو الحسن، برهان الدين، سكن دمشق، مؤرخ، أديب، صاحب «نظم الدرر في تناسب الآيات والسور» (ت: ٨٨٥هـ). «الضوء اللامع» ١/ ١٠١، «شذرات الذهب» ٧/ ٣٣٩.

(٤) في «البرهان» ٣/ ٢٠٠.

وقوله: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ إِن شَآءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [الأحزاب: ٢٤]، التقدير: (ويعذّب المنافقين إن شاء فلا يتوب عليهم، أو يتوب عليهم فلا يعذبهم).

وقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، أي: حتى يطهرن من الدم ويتطهَّرن بالماء، فإذا طهرن وتطهرن فأتوهنَّ.

وقوله: ﴿خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾ [التوبة: ١٠٢]، أي: عملاً صالحاً بسيِّئ، وآخر سيئاً بصالح.

قلت: ومن لطيفه قولُه: ﴿فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣]، أي: فئة مؤمنة تقاتل في سبيل الله، وأخرى كافرة تقاتل في سبيل الطاغوت.

وفي «**الغرائب**»[1] للكرمانيّ: في الآية الأولى التقدير: (مثل الذين كفروا معك يا محمد كمثل الناعق مع الغنم) فحُذِف من كل طرف ما يدلُّ عليه الطرف الآخر، وله في القرآن نظائر، وهو أبلغ ما يكون من الكلام. انتهى.

ومأْخَذُ هذه التسمية من الحبْك الذي معناه: الشدّ والإحكام وتحسين أثر الصنعة في الثوب، فَحَبْكُ الثوب سدُّ ما بين خيوطه من الفُرَج وشدُّه وإحكامه؛ بحيث يمنع عنه الخلل مع الحسن والرَّوْنق.

وبيان أخذه منه: من أن مواضع الحذف من الكلام شبّهت بالفُرَج بين الخيوط، فلمَّا أدركها الناقد البصير بصَوْغه الماهر في نظمه وحوكه، فوضع المحذوف مواضعه. كان حابكاً له مانعاً من خلل يطرقه، فسدَّ بتقديره ما يحصل به الخلل، مع ما أكسبه من الحُسْن والرونق.

النوع الرابع: ما يسمَّى بالاختزال؛ هو ما ليس واحداً مما سبق، وهو أقسام، لأن المحذوف إما كلمةٌ ـ اسم، أو فعل، أو حرف ـ أو أكثر.

أمثلة حذف الاسم:

حذف المضاف، هو كثير في القرآن جدًّا، حتى قال ابن جنّي: في القرآن منه زُهاء ألف موضع. وقد سردها الشيخ عز الدين في كتابه «**المجاز**» على ترتيب السور والآيات.

ومنه: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، أي: حجّ أشهر، أو: أشهر الحجِّ. ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، أي: ذا البرّ، أو: برّ مَن. ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، أي: نكاح أمَّهاتكم. ﴿لَأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ﴾ [الإسراء: ٧٥]، أي: ضعف عذاب. ﴿وَفِى ٱلرِّقَابِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، أي: وفي تحرير الرقاب.

حذف المضاف إليه، يكثر في ياء المتكلم، نحو: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِى﴾ [الأعراف: ١٥١]. وفي الغايات، نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، أي: من قبل الغَلب ومن بعدِه.

وفي كل، وأيّ، وبعض. وجاء في غيرهنَّ، كقراءة: (فلا خوفُ عليهم) [البقرة: ٣٨]. بضمٍّ بلا تنوين؛ أي: فلا خوف شيءٍ عليهم.

---

(١) «غرائب التفسير...» ١/ ١٩١، البقرة: ١٧١.

حذف المبتدأ، يكثر في جواب الاستفهام، نحو: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ۝١٠ نَارٌ﴾ [القارعة: ١٠، ١١]، أي: هي نار. وبعد فاء الجواب: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ﴾، أي: فعمله لنفسه ﴿وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾ [الجاثية: ١٥]، أي: فإساءته عليها. وبعد القول، نحو: ﴿وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الفرقان: ٥]. ﴿قَالُوٓاْ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ﴾ [يوسف: ٤٤].

وبعد ما الخبرُ صفة له في المعنى، نحو: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ﴾ [التوبة: ١١٢]. ونحو: ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ﴾ [البقرة: ١٨].

ووقع في غير ذلك، نحو: ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِى ٱلْبِلَٰدِ ۝١٩٦ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ﴾ [آل عمران: ١٩٦، ١٩٧]. ﴿لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ بَلَٰغٌ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، أي: هذا. ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾ [النور: ١]. أي: هذه.

ووجب في النعت المقطوع إلى الرفع حذف الخبر، نحو: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥]، أي: دائم.

ويحتمل الأمرين: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨]، أي: أجملُ، أو: فأمري صَبْرٌ ..﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، أي: عليه، أو: فالواجب..

حذف الموصوف: ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾ [الصافات: ٤٨]، أي: حور قاصرات. ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ: ١١]، أي: دروعاً سابغات. ﴿أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١]، أي: القوم المؤمنون.

حذف الصفة، نحو: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ﴾ [الكهف: ٧٩]، أي: صالحة، بدليل أنه قرئ كذلك، وأن تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينةً. ﴿ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١]، أي: الواضح، وإلَّا لكفروا بمفهوم ذلك. ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٥]، أي: نافعاً.

حذف المعطوف عليه: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣]، أي: فضرب فانفلق.

وحيث دخلت واو العطف على لام التعليل ففي تخريجه وجهان:

أحدهما: أن يكون تعليلاً معلَّلُه محذوفٌ، كقوله: ﴿وَلِيُبْلِىَ ٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَآءً حَسَنًا﴾ [الأنفال: ١٧]. فالمعنى: وللإحسان إلى المؤمنين فعَلَ ذلك.

والثاني: أنَّه معطوف على علَّة أخرى مضمرة، لتظهر صحةُ العطف، أي: فعَل ذلك ليذيق الكافرين بأسه وليبلي.

حذف المعطوف مع العاطف: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ﴾ [الحديد: ١٠]، أي: ومَنْ أنفق بعده. ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦]. أي: والشرّ.

حذف المبدل منه، خُرِّج عليه: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ﴾ [النحل: ١١٦]، أي: لما تصفه، والكذبُ بدلٌ من الهاء.

حذف الفاعل، لا يجوز إلَّا في فاعل المصدر، نحو: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]،

أي: دعائه الخير. وجوَّزه الكسائيّ مطلقاً لدليل، وخرَّج عليه: ﴿إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: ٢٦]، أي: الرُّوحُ. ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢]، أي: الشمس.

حذف المفعول، تقدم أنه كثير في مفعول المشيئة والإرادة. ويرد في غيرهما، نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ ٱلْعِجْلَ﴾ [الأعراف: ١٥٢]، أي: إلهاً. ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣]، أي: عاقبة أمركم.

حذف الحال، يكثر إذا كان قولاً، نحو: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ سَلَٰمٌ﴾ [الرعد، ٢٣، ٢٤]، أي: قائلين.

حذف المنادى: (ألا يا اسجدوا) [النمل: ٢٥]، أي: يا هؤلاء. ﴿يَٰلَيْتَ﴾ [القصص: ٧٩]. أي: يا قوم.

حذف العائد يقع في أربعة أبواب:

الصلة، نحو: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، أي: بعثه.

والصفة، نحو: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ﴾ [البقرة: ٤٨]، أي: فيه.

والخبر، نحو: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠]، أي: وعده.

والحال:

حذف مخصوص نِعْمَ: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤]، أي: أيوب. ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣]، أي: نحن. ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، أي: الجنة.

حذف الموصول، نحو: ﴿ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، أي: والذي أنزل إليكم؛ لأن الذي أنزل إلينا ليس هو الذي أنزل إلى من قبلنا، ولهذا أُعيدت (ما) في قوله: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ [البقرة: ١٣٦].

أمثلة حذف الفعل:

يطَّرد إذا كان مفسَّراً، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]. ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]. ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٠].

ويكثر في جواب الاستفهام، نحو: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]، أي: أنزل.

وأكثر منه حذف القول، نحو: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا﴾ [البقرة: ١٢٧]، أي: يقولان: ربنا.

ويأتي في غير ذلك، نحو: ﴿ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧١]، أي: وأتوا. ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: ٩]، أي: وألفوا الإيمان، أو اعتقدوا. ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، أي: وليسكن زوجُك. ﴿وَٱمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [تبت: ٤]، أي: أذمُّ. ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، أي: أمدح ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، أي: كان. ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا﴾ [هود: ١١١]، أي: يوفوا أعمالهم.

أمثلة حذف الحرف[١]

قال ابن جنّي في «**المحتسَب**»: أخبرنا أبو علي قال: قال أبو بكر: حذف الحرف ليس بقياس؛ لأن الحروف إنما دخلت الكلام لضربٍ من الاختصار، فلو ذهبتَ تحذفها لكنتَ مختصِراً لها هي أيضاً، واختصار المختصَر إجحافٌ به[٢].

حذف همزة الاستفهام. قرأ ابن مُحَيْصِن: (سواء عليهم أنذرتهم) [البقرة: ٦][٣]. وخرّج عليه ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٦ ـ ٧٨] في المواضع الثلاثة. ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا﴾ [الشعراء: ٢٢]، أي: أوَ تلك؟

حذف الموصول الحرفي: قال ابن مالك: لا يجوز إلَّا في (أن) نحو: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾ [الروم: ٢٤].

وحذف الجار يطَّرد مع أنْ، وأنَّ، نحو: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟ ۖ قُل لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم ۖ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٧]. ﴿أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى﴾ [الشعراء: ٨٢]. ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ﴾ [المؤمنون: ٣٥]، أي: بأنَّكم. وجاء مع غيرهما، نحو: ﴿قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩]، أي: قدرنا له. ﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [الأعراف: ٤٥]، أي: لها. ﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، أي: يخوفكم بأوليائه. ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، أي: من قومه. ﴿وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، أي: على عقدة النكاح.

حذف العاطف، خَرَّجَ عليه الفارسيُّ: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟﴾ [التوبة: ٩٢]، أي: وقلتَ. ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾ [الغاشية: ٨]، أي: ووجوه، عطفاً على: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ﴾ [الغاشية: ٢].

حذف فاء الجواب، وخرَّج عليه الأخفش: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ﴾ [البقرة: ١٨٠].

حذف حرف النداء كثير: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُو۟لَآءِ﴾ [آل عمران: ١١٩]. ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾ [يوسف: ٢٩]. ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى﴾ [مريم: ٤]. ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٤٦]. وفي «**العجائب**» للكَرْمَانيّ: كثر حذف (يا) في القرآن من الرَّبِّ تنزيهاً وتعظيماً؛ لأن في النداء طرفاً من الأمر.

حذف (قد) في الماضي إذا وقع حالاً، نحو: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]. ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١].

---

(١) انظر «المغني» ص٨٣١ وما بعدُ.

(٢) «المحتسَب» ١/ ٥١ أول سورة البقرة، وتمام كلامه: إلا أنه إذا صَحَّ التوجه إليه جاز في بعض الأحوال حذفه لقوة الدلالة عليه.

(٣) «السبعة في القراءات» ص١٣٧.

حذف (لا) النافية، يطّرد في جواب القَسَم، إذا كان المنفيّ مضارعاً، نحو: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ﴾ [يوسف: ٨٥]. ووردَ في غيره، نحو: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٨٤]، أي: لا يطيقونه. ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥]، أي: لئلا تميد.

حذف لام التوطئة: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ [المائدة: ٧٣]. ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١].

حذف لام الأمر، خُرِّج عليه: ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ﴾ [إبراهيم: ٣١]، أي: ليقيموا.

حذف لام (لقد) يحسن مع طول الكلام، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩].

حذف نون التوكيد، خُرِّج عليه قراءة: (ألم نشرحَ) بالنصب.

حذف التنوين، خُرِّج عليه قراءة: (قل هو الله أحدُ، الله الصمد)[1] [الإخلاص: ١، ٢]. (ولا الليل سابقُ النهارَ) [يس: ٤٠]؛ بالنصب.

حذف نون الجمع، خُرِّج عليه قراءة: (وما هم بضارِّي به من أحدٍ).

حذف حركة الإعراب والبناء، خُرِّج عليه قراءة: (فتوبوا إلى بارئكم) [البقرة: ٥٤]. و(يأمرْكم) [البقرة: ٦٧]. ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. بسكون الثلاثة. وكذا: (أو يعفوْ الذي فبيده عقدة النكاح) [البقرة: ٢٣٧]. (فأواريْ سوءة أخي) [المائدة: ٣١]. (ما بقيْ من الربا) [البقرة: ٢٧٨].

أمثلة حذف أكثر من كلمة:

حذف مضافين: ﴿فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢]، أي: فإنَّ تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب. ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾ [طه: ٩٦]، أي: من أثر حافر فرس الرسول. ﴿تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ﴾ [الأحزاب: ١٩]، أي: كدَوران عين الذي. ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾ [الواقعة: ٨٢]، أي: بدل شكر رزقكم.

حذف ثلاثة متضايفات:

﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ [النجم: ٩]، أي: فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين، فحُذف ثلاثة من اسم كان وواحدٌ من خبرها.

حذف مفعولَيْ باب ظن ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢]، أي: تزعمونهم شركائي.

حذف الجار مع المجرور: ﴿خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا﴾، بسيّئ. ﴿وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾ [التوبة: ١٠٢]، أي: بصالح.

حذف العاطف مع المعطوف، تقدم [سورة الحديد: ١٠].

---

(١) وهي قراءة هارون عن أبي عمرو. لا ينون وإن وصل. «السبعة في القراءات» ص٧٠١.

حذف حرف الشرط وفعله يطَّرد بعد الطلب، نحو: ﴿فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، أي: إن اتبعتموني. ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١]، أي: إن قلت لهم يقيموا.

وجعل منه الزمخشريّ: ﴿فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ﴾ [البقرة: ٨٠]، أي: إن اتخذتم عند الله عهداً فلن يخلف الله.

وجعل منه أبو حَيَّان: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: ٩١]، أي: إن كنتم آمنتم بما أنزل إليكم فلِمَ تقتلون؟

حذف جواب الشرط: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ٣٥]، أي: فافعل. ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُوا۟ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [يس: ٤٥]، أي: أعرضوا، بدليل ما بعده. ﴿أَيْن ذُكِّرْتُم﴾ [يس: ١٩]، أي: لتطيَّرتُم. ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، أي: لنفد، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ﴾ [السجدة: ١٢]، أي: لرأيت أمراً فظيعاً. ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور: ٢٠]، أي: لعذَّبكم. ﴿لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾ [القصص: ١٠]، أي: لأبدتْ به. ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَـُٔوهُمْ﴾ [الفتح: ٢٥]، أي: لَسَلَّطَكُم على أهل مكة.

حذف جملة القسم: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [النمل: ٢١]، أي: والله. **حذف جوابه**: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا ...﴾ [النازعات: ١] الآيات. أي: لتبعثنَّ. ﴿صٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾ [ص: ١]، أي: إنه لمعجز. ﴿قٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ﴾ [ق: ١]، أي: ما الأمر كما زعموا.

حذف جملة مسبّبة عن المذكور، نحو: ﴿لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ﴾ [الأنفال: ٨]، أي: فعل ما فعل.

حذف جمل كثيرة، نحو: ﴿فَأَرْسِلُونِ ﴿٤٥﴾ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ﴾ [يوسف: ٤٥ ـ ٤٦]، أي: فأرسلوني إلى يوسف لأستعبره الرؤيا، ففعلوا، فأتاه فقال له: يا يوسف.

خاتمة

تارة لا يقام شيء مقام المحذوف كما تقدَّم، وتارة يقام ما يدلُّ عليه، نحو: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦٓ إِلَيْكُمْ ۚ﴾ [هود: ٥٧]. فليس الإبلاغ هو الجواب لتقدمه على توليِّهم، وإنما التقدير: (فإن تَوَلَّوْا فلا لَوْمَ عَلَيَّ) أو فلا عذر لكم، لأني أبلغتكم.

﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ۚ﴾ [فاطر: ٤]، أي: فلا تحزن واصبر.

﴿وَإِن يَعُودُوا۟ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، أي: يصيبهم مثل ما أصابهم.

فصل:

كما انقسم الإيجاز إلى: إيجاز قصر وإيجاز حذف، كذلك انقسم الإطناب إلى: بسط وزيادة.

فالأوَّل: الإطناب بتكثير الجمل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ الآية [البقرة: ١٦٤].

أطنب فيها أبلغ الإطناب لكون الخطاب مع الثقلين، وفي كل عصرٍ وحِينٍ، للعالم منهم والجاهل، والموافِقِ منهم والمنافق.

وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ [غافر: ٧]؛ فقوله: ﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ ﴿يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ إطناب؛ لأن إيمان حملة العرش معلوم، وحسّنه إظهار شرف الإيمان ترغيباً فيه.

﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [فصلت: ٦، ٧]. وليس من المشركين مُزَكٍّ، والنكتة: الحثُّ للمؤمنين على أدائها، والتحذير من المنع، حيث جعل من أوصاف المشركين.

والثاني: يكون بأنواع:

أحدها: دخول حرف فأكثر من حروف التأكيد السابقة في نوع الأدوات.

وهي: إنَّ، وأنَّ، ولام الابتداء، والقَسَم، وألا الاستفتاحيَّة، وأما، وها التنبيه، وكأنَّ في تأكيد التشبيه، ولكنَّ في تأكيد الاستدراك، وليت في تأكيد التمني، ولعلَّ في تأكيد الترجّي، وضمير الفصل، وأمَّا في تأكيد الشرط، وقد، والسِّين، وسوْف، والنونان في تأكيد الفعليَّة، ولا التبرئة، ولن، ولمَّا في تأكيد النفي.

وإنَّما يحسُنُ تأكيد الكلام بها إذا كان المخاطَب به منكِراً أو متردِّداً.

ويتفاوت التأكيد بحسب قوة الإنكار وضعفِه، كقوله تعالى حكايةً عن رسل عيسى إذْ كُذِّبوا في المرَّة الأولى: ﴿إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٤]. فأكَّد بأنَّ واسميّة الجملة. وفي المرَّة الثانية: ﴿قَالُوا۟ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٦]. فأكَّد بالقسم وإنَّ واللَّام واسميَّة الجملة، لمبالغة المخاطبين في الإنكار حيث قالوا: ﴿مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾ [يس: ١٥].

وقد يؤكَّد بها، والمخاطَب به غير منكِر، لعدم جريه على مقتضى إقراره، فينزَّل منزلة المنكر. وقد يترك التأكيد وهو معه منكر، لأن معه أدلَّة ظاهرة لو تأملها لرجع عن إنكاره. وعلى ذلك يخرج قوله: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴿١٥﴾ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٥، ١٦]؛ أكَّد الموت تأكيدين وإن لم ينكر، لتنزيل المخاطبين ـ لتماديهم في الغفلة ـ تنزيلَ مَنْ ينكر الموت. وأكَّد إثباتَ البعث تأكيداً واحداً وإن كان أشدَّ نكيراً؛ لأنه لمَّا كانت أدلَّته ظاهرة كان جديراً بأن لا ينكر، فَنُزِّلَ المخاطَبون منزلةَ غير المنكِر؛ حثًّا لهم على النظر في أدلَّته الواضحة.

ونظيره قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]؛ نفى عنه الرّيبة بلا، على سبيل الاستغراق؛ مع أنه ارتاب فيه المرتابون، لكن نُزِّل منزلة العدم، تعويلاً على ما يُزيله من الأدلة الباهرة، كما نُزِّل الإنكار منزلةَ عدمه لذلك.

وقال الزمخشري: بُولغ في تأكيد الموت تنبيهاً للإنسان على أن يكون الموتُ نصبَ عينه، ولا يغفل عن ترقُّبه، فإن مآله إليه، فكأنه أُكِّدت جملته ثلاثَ مرات لهذا المعنى، لأن الإنسان في الدنيا يسعى فيها غاية السعي، حتى كأنَّه يخلّد. ولم يؤكد جملة البعث إلا بإنَّ؛ لأنه أُبرز في صورة المقطوع به الذي لا يمكن فيه نزاعٌ، ولا يقبل إنكاراً.

وقال التاج بن الفَرْكاح[1]: أكَّد الموت ردّاً على الدهريَّة القائلين ببقاء النوع الإنسانيّ خلفاً عن سلف، واستغنى عن تأكيد البعث هنا، لتأكيده والردِّ على منكره في مواضع، كقوله: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧].

وقال غيره: لمَّا كان العطف يقتضي الاشتراك، استغنى عن إعادة اللَّام، لذكرها في الأول.

وقد يؤكد بها ـ أي باللام ـ للمستشرف الطالب الذي قُدِّم له ما يلوح بالخبر، فاستشرفت نفسه إليه، نحو: ﴿وَلَا تُخَٰطِبْنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾ [هود: ٣٧]، أي: لا تَدْعُني يا نوح في شأن قومك. فهذا الكلام يلوّح بالخبر تلويحاً، ويشعر بأنه قد حقَّ عليهم العذابُ، فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب في أنهم: هل صاروا محكوماً عليهم بذلك أو لا؟ فقيل: إنهم مُغْرَقُون، بالتأكيد.

وكذا قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ﴾ [الحج: ١]؛ لمَّا أمرهم بالتقوى وظهورِ ثمرتِها، والعقاب على تركها محلُّه الآخرة، تشوّفت نفوسهم إلى وصف حال الساعة، فقال: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١]، بالتأكيد، ليقرّر عليه الوجوب.

وكذا قوله: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ﴾ [يوسف: ٥٣] فيه تحيير للمخاطَب، وتردُّد في أنه كيف لا يبرِّئ نفسه وهي بريئة زكية، ثبتت عصمتُها وعدم مواقعتها السوء، فأكَّده بقوله: ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف ٥٣].

وقد يؤكَّد لقصد الترغيب، نحو: ﴿فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧]. أكَّدَ بأربع تأكيدات ترغيباً للعباد في التوبة.

وقد سبق الكلام على أدوات التأكيد المذكورة ومعانيها ومواقعها في النوع الأربعين.

فائدة:

إذا اجتمعت إنَّ واللَّام كان بمنزلة تكرير الجملة ثلاث مرات؛ لأنَّ (إنَّ) أفادت التكرير مرتين، فإذا دخلت اللام صارت ثلاثاً.

وعن الكسائي: أن اللام لتوكيد الخبر، وإنَّ لتوكيد الاسم. وفيه تجوّز؛ لأن التوكيد للنسبة لا للاسم ولا للخبر. وكذلك نون التوكيد الشديدة بمنزلة تكرير الفعل ثلاثاً، والخفيفة بمنزلة تكريره مرَّتين. فقال سيبويه في نحو (يأيُّها): الألف والهاء لحقتا أيّاً توكيداً، فكأنَّكَ كرَّرت (يا) مرتين، وصار الاسم تنبيهاً. هذا كلامه، وتابعه الزمخشريّ.

فائدة:

قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦]؛ قال الجُرْجانيّ في «**نظم القرآن**»: ليست اللَّام فيه للتأكيد؛ فإنَّه مُنْكر؛ فكيف يحقِّق ما ينكر!؟ وإنَّما قاله حكايةً لكلام النبي ﷺ الصادر منه بأداة التأكيد، فحكاه، فنُزِّلَتِ الآية على ذلك.

---

(١) ابنُ الفَرْكَاح: عبد الرحمن إبراهيم البدوي، شارح التنبيه وأحد علماء الشافعية (ت: ٦٩٠هـ). «طبقات الشافعية» ٥/ ٦٠.

النوع الثاني: دخول الأحرف الزائدة.

قال ابن جنّي: كلّ حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى.

وقال الزمخشري في «**كشافه**» القديم: الباء في خبر ما، وليس لتأكيد النفي، كما أن اللام لتأكيد الإيجاب.

وسئل بعضهم عن التأكيد بالحرف وما معناه، إذ إسقاطه لا يخلّ بالمعنى؟ فقال: هذا يعرفه أهل الطِّباع، يجدون من زيادة الحرف معنىً لا يجدونه بإسقاطه. قال: ونظيره العارف بوزن الشعر طبعاً، إذا تغيَّر عليه البيت بنقصٍ أنكره وقال: أجد نفسي على خلاف ما أجدها بإقامة الوزن، فكذلك هذه الحروف تتغيَّر نفس المطبوع بنقصانها، ويجد نفسه بزيادتها على معنى بخلاف ما يجدها بنقصانه.

ثم باب الزيادة في الحروف، وزيادة الأفعال قليل، والأسماء أقلّ.

أما الحروف فيزاد منها: إنْ، وأنْ، وإذ، وإذا، وإلى، وأمْ، والباء، والفاء، وفي، والكاف، واللام، ولا، وما، ومن، والواو. وتقدَّمت في نوع الأدوات مشروحةً.

وأما الأفعال: فزيد منها (كان). وخُرِّج عليه: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩]، وأصبح، وخرِّج عليه: ﴿فَأَصْبَحُواْ خَٰسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٣].

وقال الرُّمّانيّ: العادة أن مَنْ به علَّة تزداد بالليل أن يرجوَ الفرج عند الصباح، فاستعمل (أصبح)؛ لأن الخسران حصل لهم في الوقت الذي يرجون فيه الفرج، فليست زائدة.

وأمَّا الأسماء: فنصَّ أكثر النحويين على أنها لا تزاد، ووقع في كلام المفسِّرين الحكم عليها بالزيادة في مواضع، كلفظ (مثل) في قوله: ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ [البقرة: ١٣٧]، أي: بما.

النوع الثالث: التأكيد الصناعي، وهو أربعة أقسام:

أحدها: التوكيد المعنوي بكلّ، وأجمع، وكلا، وكلتا. نحو: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠].

وفائدته: رفع توهّم المجاز وعدم الشمول.

وادَّعى الفرَّاء: أن ﴿كُلُّهُمْ﴾ أفادت ذلك، و﴿أَجْمَعُونَ﴾ أفادت اجتماعهم على السجود، وأنهم لم يسجدوا متفرِّقين.

ثانيها: التأكيد اللفظي، وهو تكرار اللفظ الأول:

إمَّا بمرادفه، نحو: (ضيقاً حرِجاً)[الأنعام: ١٢٥]. بكسر الراء[١]، و: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧]. وجعل منه الصفَّار: ﴿فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦]، على القول بأن كليهما للنفي. وجعل منه غيره: ﴿قِيلَ ٱرْجِعُواْ وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُواْ نُورًا﴾ [الحديد: ١٣]. فوراء: هنا ليس ظرفاً؛ لأنَّ لفظ ﴿ٱرْجِعُواْ﴾ ينبئ عنه، بل هو اسم فعل بمعنى ارجعوا، فكأنَّه قال: ارجعوا ارجعوا.

---

(١) عن أبي عمرو: ضَيْقاً. خفيفاً. وقرأ الباقون: ضَيّقاً، مشدداً. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: مفتوحةَ الراء (حَرَجاً)، وقرأ نافع وعاصم (في رواية أبي بكر): حَرِجاً مكسورة الراء. «السبعة في القراءات» ص٢٦٨.

وإمَّا بلفظه: ويكون في الاسم والفعل والحرف والجملة.

فالاسم، نحو: ﴿قَوَارِيرَا۠ قَوَارِيرَ﴾ [الإنسان: ١٥، ١٦]. ﴿دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١].

والفعل: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ﴾ [الطارق: ١٧].

واسم الفعل، نحو: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦].

والحرف، نحو: ﴿فِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [هود: ١٠٨]. ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُمْ﴾ [المؤمنون: ٣٦].

والجملة، نحو: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥، ٦]. والأحسن اقتران الثانية بثمّ، نحو: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الانفطار: ١٧، ١٨]. ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣، ٤].

ومن هذا النوع تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل، نحو: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]. ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾ [المائدة: ٢٤]. ﴿وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ﴾ [الأعراف: ١١٥].

ومنه تأكيد المنفصل بمثله: ﴿وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٣٧].

ثالثها: تأكيد الفعل بمصدره، وهو عوض من تكرار الفعل مرتين.

وفائدته: رفع توهّم المجاز في الفعل، بخلاف التوكيد السابق فإنَّه لرفع توهّم المجاز في المسند إليه. كذا فرَّق به ابنُ عصفور وغيرُه. ومن ثَمَّ ردَّ بعض أهل السُّنّة على بعض المعتزلة في دعواه نفي التكليم حقيقة بقوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]؛ لأن التوكيد رفع المجاز في الفعل.

ومن أمثلته ﴿وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]. ﴿يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا ۝٩ وَتَسِيرُ ٱلْجِبَالُ سَيْرًا﴾ [الطور: ٩، ١٠]. ﴿جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣].

وليس منه: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠]، بل هو جمع (ظنٍّ) لاختلاف أنواعه. وأما ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا﴾ [الأنعام: ٨٠]. فتحتمل أن يكون منه، وأن يكون الشيء بمعنى الأمر والشأن.

والأصل في هذا النوع أن ينعَت بالوصف المراد، نحو: ﴿ٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤١]. ﴿وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤٩]. وقد يضاف وصفُه إليه، نحو: ﴿ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢]. وقد يؤكد بمصدر فعل آخر أو اسم عين نيابةً عن المصدر، نحو: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨]. والمصدر تبتلاً، والتبتيل مصدر بَتّل. ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧]، أي: إنباتاً؛ إذ النبات اسم عين.

رابعها: الحال المؤكِّدة، نحو: ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣]. ﴿وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]. ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]. ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾ [البقرة: ٨٣]. ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [ق: ٣١].

وليس منه: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [النمل: ١٠]؛ لأن التولية قد لا تكون إدباراً، بدليل قوله: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ

شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، ولا: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل: ١٩]؛ لأن التبسُّم قد لا يكون ضحكاً، ولا ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١]. لاختلاف المعنيين، إذ كونه حقًّا في نفسه غير كونه مصدِّقاً لما قبله.

النوع الرابع: التكرير، وهو أبلغ من التأكيد، وهو من محاسن الفصاحة، خلافاً لبعض مَنْ غلط. وله فوائد:

منها: التقرير، وقد قيل: الكلام إذا تكرَّر تَقرَّر، وقد نبَّه تعالى على السبب الذي لأجله كرَّر الأقاصيص والإنذار في القرآن بقوله: ﴿وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [طه: ١١٣].

ومنها: التأكيد.

ومنها: زيادة التنبيه على ما ينفي التُّهَمَة، ليكمل تلقِّي الكلام بالقبول، ومنه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى ءَامَنَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴿٣٨﴾ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ﴾ [غافر: ٣٨، ٣٩]. فإنَّه كرر فيه النداء لذلك.

ومنها: إذا طال الكلام، وخُشِيَ تناسي الأول، أُعِيد ثانياً تطريةً له وتجديداً لعهده. ومنه: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا﴾ [النحل: ١١٩]. ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا فُتِنُوا۟ ثُمَّ جَٰهَدُوا۟ وَصَبَرُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا﴾ [النحل: ١١٠]. ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٨٩]. ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾ [آل عمران: ١٨٨]. ﴿إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ﴾ [يوسف: ٤].

ومنها: التعظيم والتهويل، نحو: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ﴿١﴾ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١، ٢]. ﴿ٱلْقَارِعَةُ ﴿١﴾ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١، ٢]. ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٢٧].

فإن قلتَ: هذا النوع أحد أقسام النوع الذي قبله، فإن منها التأكيد بتكرار اللفظ، فلا يحسُن عدُّه نوعاً مستقلاً.

قلتُ: هو يجامعه ويفارقه، ويزيد عليه وينقص عنه، فصار أصلاً برأسه. فإنه قد يكون التأكيد تكراراً كما تقدَّم في أمثلته، وقد لا يكون تكراراً كما تقدم أيضاً، وقد يكون التكرير غير تأكيد صناعةً، وإن كان مفيداً للتأكيد معنى.

ومنه: ما وقع فيه الفصل بين المكرَّرين؛ فإنَّ التأكيد لا يُفصل بينه وبين مؤكَّده، نحو: ﴿ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [الحشر: ١٨]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصْطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٤٢]. فالآيتان من باب التكرير لا التأكيد اللفظي الصناعي.

ومنه: الآيات المتقدمة في التكرير للطولِ.

ومنه: ما كان لتعدُّد المتعلَّق، بأن يكون المكرّر ثانياً متعلِّقاً بغير ما تعلق به الأول، وهذا القسم

يُسمَّى بالترديد، كقوله: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾ [النور: ٣٥]. وقع فيها الترديد أربع مرات.

وجُعل منه قوله: ﴿فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ١٣، ١٦]؛ فإنَّها وإن تكرَّرت نَيِّفاً وثلاثين مرة، فكلّ واحدة تتعلَّق بما قبلها، ولذلك زادت على ثلاثين، ولو كان الجميع عائداً إلى شيء واحد لمَا زاد على ثلاثة؛ لأن التأكيد لا يزيد عليها. قاله ابن عبد السلام وغيرُه. وإن كان بعضها ليس بنعمة، فذكر النقمة للتحذير نعمة، وقد سئل: أيّ نعمة في قوله: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]؟ فأجيب بأجوبة. أحسنها: النقل من دار الهموم إلى دار السرور، وإراحة المؤمن والبارّ من الفاجر.

وكذا قوله: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ في سورة المرسلات؛ لأنه تعالى ذكر قصصاً مختلفة، وأتبع كل قصَّة بهذا القول؛ فكأنه قال عقب كل قصَّة: ويل يومئذ للمكذب بهذه القصة.

وكذا قوله في سورة الشعراء: [٨، ٩]: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً ۖ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ كرّرت ثماني مرَّات، كلّ مرة عقب كل قصة، فالإشارة في كلّ واحدة بذلك إلى قصة النبيّ المذكور قبلها وما اشتملت عليه من الآيات والعِبَر. وبقوله: ﴿وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ﴾ إلى قومه خاصة. ولمَّا كان مفهومه أنَّ الأقل من قومه آمنوا، أتى بوصفَي العزيز الرحيم، للإشارة إلى أن العزة على من لم يؤمن منهم، والرحمة لمن آمن.

وكذا قوله في سورة القمر [١٧]: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾. قال الزَّمخشري: كرّر ليجدّدوا عند سماع كلّ نبأ منها اتعاظاً، وتنبيهاً أنَّ كلًّا من تلك الأنباء مستحقٌّ لاعتبار يختصُّ به، وأن يتنبهوا كيلا يغلبهم السرورُ والغَفْلَةُ[1].

قال في «**عروس الأفراح**»[2]: فإن قلت: إذا كان المراد بكلّ ما قبله، فليس ذلك بإطناب؛ بل هي ألفاظ، كلٌّ أريدَ به غير ما أُريدَ بالآخر.

قلت: إذا قلنا العبرة بعموم اللفظ، فكلّ واحد أُريدَ به ما أريد بالآخرة، ولكن كُرِّر ليكون نصّاً فيما يليه وظاهراً في غيره. فإن قلتَ: يلزم التأكيد.

قلت: والأمر كذلك، ولا يرد عليه أن التأكيد لا يزاد به عن ثلاثة؛ لأن ذاك في التأكيد الذي هو تابع، وأما ذكر الشيء في مقامات متعدِّدة أكثر من ثلاثة فلا يمتنع. انتهى.

ويقرُبُ من ذلك ما ذكره ابن جرير في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا﴾ إلى قوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا ﴿١٣١﴾ وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ [النساء: ١٣١، ١٣٢]. قال: فإن قيل: ما وجه تكرار قوله: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ﴾ في آيتين إحداهما في أثر الأخرى؟ قلنا: لاختلاف معنى الخبرَيْن عمَّا في السَّموات والأرض، وذلك أنَّ الخبر عنه في إحدى الآيتين: ذكرُ حاجته إلى بارئه، وغنى بارئه عنه. وفي الأخرى: حفظ بارئه إياه، وعلمه به

(١) الزمخشري في «كشافه» ٤/ ٤٠ القمر: ٤٠.
(٢) «عروس الأفراح» ١/ ٦٠٩ باب الإطناب.

وبتدبيره. قال: فإن قيل: أفلا قيل: وَكَانَ الله غَنِيّاً حَمِيداً وَكَفَى بالله وَكِيلاً؟ قيل: ليس في الآية الأولى ما يصلُحُ أن تختتم بوصفه معه بالحفظ والتدبير. انتهى.

وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧٨]. قال الراغب[1]: الكتابُ الأوَّل ما كتبوه بأيديهم المذكورُ في قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٧٩]، والكتابُ الثاني التوراةُ، والثالثُ لجنس كُتبِ الله كلِّها، أي: ما هو من شيء من كُتب الله وكلامه.

ومن أمثلة ما يُظَنُّ تكراراً وليس منه: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ١، ٢]، إلى آخرها، فإن ﴿لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾، أي: في المستقبل، ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ﴾، أي: في الحال ﴿مَآ أَعْبُدُ﴾ في المستقبل ﴿وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ﴾، أي: في الحال، ما عبدتم في الماضي. ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ﴾، أي: في المستقبل ﴿مَآ أَعْبُدُ﴾، أي: في الحال. فالحاصل: أن القصد نفي عبدته لآلهتهم في الأزمنة الثلاثة.

وكذا ﴿فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، ثم قال: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، ثم قال: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣]؛ فإن المراد بكلٍّ واحد من هذه الأذكار غير المراد بالآخر، فالأول: الذكر في مُزدَلفة عند الوقوف بقُزَح[2]، وقوله: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ إشارةٌ إلى تكرُّره ثانياً وثالثاً، ويحتمل أن يراد به طوافُ الإفاضة، بدليل تعقيبه بقوله: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم﴾. والذكْرُ الثالث: إشارة إلى رمي جمرة العقَبة، والذكرُ الأخير: لرمي أيام التشريق.

ومنه: تكرير حرف الإضراب في قوله: ﴿بَلْ قَالُوٓا۟ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾ [الأنبياء: ٥]. وقوله: ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۖ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّنْهَا ۖ بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٦].

ومنه قوله: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٦]. ثم قال: ﴿وَلِلْمُطَلَّقَٰتِ مَتَٰعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢٤١]. فكرَّر الثاني ليَعُمَّ كل مطلقة، فإنَّ الآية الأولى في المطلَّقة قبل الفرض والمسيس خاصَّة، وقيل: لأن الأُولى لا تُشعر بالوجوب، ولهذا لما نزلت قال بعض الصحابة: إن شئت أحسنت، وإن شئت فلا. فنزلت الثانية، أخرجه ابن جرير.

ومن ذلك تكرير الأمثال كقوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۝١٩ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ۝٢٠ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ۝٢١ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [فاطر: ١٩ ـ ٢٢].

وكذلك ضرب مثل المنافقين أوَّل البقرة بالمستوقد ناراً، ثم ضربه بأصحاب الصَّيِّب. قال الزمخشريّ: والثاني أبلغُ من الأوَّل؛ لأنه أدلُّ على فرط الحيرة وشدَّة الأمر وفظاعته. قال: ولذلك أُخِّر، وهم يتدرَّجون في نحو هذا من الأهون إلى الأغلظ.

---

(١) في «مفرداته» مادة: كتب.

(٢) في «القاموس»: قُزَح: جبلٌ بالمزدلفة. مادة: قزح.

ومن ذلك تكرير القصص، كقصَّة آدم وموسى ونوح وغيرهم من الأنبياء، قال بعضهم: ذكر الله موسى في مئة وعشرين موضعاً من كتابه. وقال ابن العربيّ في «**القواصم**»: ذكر الله قصَّة نوح في خمسٍ وعشرين آيةً، وقصَّةَ موسى في تسعين آية.

وقد ألَّف البَدْر بن جماعة كتاباً سمَّاه «**المقتنص في فوائد تكرار القصص**» وذكر في تكرير القصص فوائد:

منها: أن في كل موضع زيادة شيء لم يذكر في الذي قبله، أو إبدال كلمة بأخرى لنكتة. وهذه عادة البُلغاء.

ومنها: أنَّ الرجل كان يسمع القصَّة من القرآن، ثم يعود إلى أهله، ثم يهاجر بعده آخرون يحكون ما نزل بعد صدور مَنْ تقدّمهم؛ فلولا تكرار القصص لوقعت قصة موسى إلى قوم وقصَّة عيسى إلى قوم آخرين؛ وكذا سائر القصص؛ فأراد الله اشتراك الجميع فيها، فيكون فيه إفادة لقومٍ وزيادة تأكيد لآخرين.

ومنها: أنَّ في إبراز الكلام الواحد في فنون كثيرة وأساليبَ مختلفةٍ ما لا يخفى من الفصاحة.

ومنها: أنَّ الدواعي لا تتوفَّر على نقلها كتوفُّرها على نقل الأحكام؛ فلهذا كرِّرت القصص دون الأحكام.

ومنها: أنَّه تعالى أنزل هذا القرآن، وعَجَز القومُ عن الإتيان بمثله، بأيّ نظم جاؤوا، ثمَّ أوضح الأمر في عجزهم؛ بأنْ كرَّر ذكر القصة في مواضع، إعلاماً بأنهم عاجزون عن الإتيان بمثله، أي: بأيّ نظم جاؤوا، وبأيِّ عبارة عَبَّروا.

ومنها: أنَّه لما تحدَّاهم قال: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣]؛ فلو ذكرت القصة في موضع واحد واكتُفِيَ بها، لقال العربيّ: ائتونا أنتم بسورة من مثله، فأنزلها الله سبحانه وتعالى في تعداد السّور؛ دفعاً لحجَّتهم من كلِّ وجه.

ومنها: أنَّ القصَّة لما كرّرت كان في ألفاظها في كلِّ موضع زيادة ونقصان وتقديم وتأخير، وأتت على أسلوب غير أسلوب الأخرى، فأفاد ذلك ظهور الأمر العجيب في إخراج المعنى الواحد في صورٍ متباينة في النَّظْم، وجذب النفوس إلى سماعها، لما جُبِلت عليه من حب التنقُّل في الأشياء المتجدِّدة واستلذاذها بها. وإظهار خاصة القرآن، حيث لم يحصل مع تكرير ذلك فيه هُجْنة في اللَّفظ، ولا مَلَلٌ عند سماعه؛ فباين ذلك كلامَ المخلوقين.

وقد سُئل: ما الحكمة في عدم تكرير قصة يوسف وسوقها مساقاً واحداً في موضع واحد، دون غيرها من القصص؟ وأُجيب بوجوه:

أحدها: أن فيها تشبيب النسوة به، وحال امرأة ونسوة افتتنَّ بأبدع الناس جمالاً، فناسب عدمُ تكرارها لما فيه من الإغضاء والسَّتر، وقد صحَّح الحاكم في «**مستدركه**» حديث النهي عن تعليم النساء سورة يوسف.

ثانيها: أنها اختصّت بحصول الفَرَج بعد الشدَّة، بخلاف غيرها من القصص، فإن مآلها إلى الوبال كقصة إبليس، وقوم نوح وهود وصالح وغيرهم، فلما اختصّت بذلك اتفقت الدواعي على نقلها، لخروجها عن سمت القصص.

ثالثها: قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني: إنَّما كرّر الله قصصَ الأنبياء، وساقَ قصةَ يوسف مساقاً واحداً؛ إشارةً إلى عجز العرب؛ كأن النبي ﷺ قال لهم: إن كان من تلقاء نفسي، فافعلوا في قصة يوسف ما فعلت في سائر القصص.

قلت: وظهر لي جواب رابع، وهو أن سورة يوسف نزلتْ بسبب طلب الصحابة أن يقصَّ عليهم، كما رواه الحاكم في «**مستدركه**» [(٢/ ٣٤٥) وهو صحيح]، فنزلت مبسوطة تامَّة، ليحصل لهم مقصود القصص؛ من استيعاب القصَّة، وترويح النفس بها، والإحاطة بطرفيها.

وجواب خامس: وهو أقوى ما يجاب به: أنَّ قصص الأنبياء إنما كرّرت؛ لأن المقصود بها إفادة إهلاك مَنْ كذّبوا رسلهم، والحاجة داعية إلى ذلك لتكرير تكذيب الكفار لرسول الله ﷺ، فكلما كذبوا أُنزلت قصَّة منذرة بحلول العذاب، كما حلَّ على المكذبين، ولهذا قال تعالى في آيات: ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣٨]. ﴿أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ﴾ [الأنعام: ٦]. وقصَّة يوسف لم يُقصد منها ذلك.

وبهذا أيضاً يحصل الجواب عن حكمة عدم تكرير قصَّة أصحاب الكهف، وقصة ذي القرنين، وقصَّة موسى مع الخضر، وقصَّة الذّبيح.

فإن قلت: قد تكررت قصة ولادة يحيى وولادة عيسى مرتين، وليست من قبيل ما ذَكرتَ.

قلت: الأولى في سورة ﴿كٓهيعٓصٓ﴾. وهي مكية، أُنزلت خطاباً لأهل مكة. والثانية، في سورة آل عمران، وهي مدنية، أُنزلت خطاباً لليهود ولنصارى نَجْران حين قدموا، ولهذا اتصل بها ذكر المحاجَّة والمباهلة.

النوع الخامس: **الصفة**، وترد لأسباب:

أحدها: التخصيص في النكرة، نحو ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢].

الثاني: التوضيح في المعرفة، أي: زيادة البيان، نحو: ﴿وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

الثالث: المدح والثناء، ومنه صفات الله تعالى، نحو: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ١ ـ ٤]. ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤].

ومنه: ﴿يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ [المائدة: ٤٤]. فهذا الوصف للمدح، وإظهار شرف الإسلام، والتعريض باليهود وأنهم بُعَداء عن ملة الإسلام الذي هو دين الأنبياء كلِّهم، وأنهم بمعزل عنها. قاله الزمخشري[1].

---

(١) في «تفسيره» ١/ ٦١٥، المائدة: ٤٤.

الرابع: الذم، نحو: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨].

الخامس: التأكيد لرفع الإيهام، نحو: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١]. فإن﴿إِلَٰهَيْنِ﴾ للتثنية، فاثنين بعده صفة مؤكدة للنَّهي عن الإشراك، ولإفادة أن النهي عن إلاهين إنما هو لمحض كونهما اثنين فقط، لا لمعنىً آخر من كونهما عاجزين أو غير ذلك. ولأن الوحدة، تطلق ويراد بها النوعية، كقوله ﷺ: «**إنما نحن وبنو المطلب شيءٌ واحد**» [البخاري: ٣٥٠٢، وأحمد: ١٦٧٨٢]. وتطلق ويراد بها نفي العدَّة، فالتثنية باعتبارها، فلو قيل: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ﴾ فقط لتُوهّم أنه نهي عن اتخاذ جنسين آلهة؛ وإن جاز أن يُتَّخذ من نوع واحد عَدَد آلهة، ولهذا أُكّد بالوحدة قوله: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النحل: ٥١].

ومثله: ﴿فَٱسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٧]. على قراءة تنوين ﴿كُلٍّ﴾[(١)]. وقوله: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]. فهو تأكيد لرفع توهم تعدُّد النفخة؛ لأن هذه الصيغة قد تَدُلُّ على الكثرة، بدليل: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم: ٣٤].

ومن ذلك قوله: ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: ١٧٦]، فإن لفظ ﴿كَانَتَا﴾ يفيد التثنية، فتفسيره باثنتين لم يُفِد زيادة عليه.

وقد أجاب عن ذلك الأخفش والفارسيّ: بأنه أفاد العدد المحض مجرَّداً عن الصفة، لأنه قد كان يجوز أن قال: فإن كانتا صغيرتين أو كبيرتين، أو صالحتين، أو غير ذلك من الصفات، فلما قال ﴿ٱثْنَتَيْنِ﴾ أفْهَم أن فرض الثنتين تعلَّق بمجرد كونهما ثنتين فقط، وهي فائدة لا تحصل من ضمير المثنى. وقيل: أراد: (فإن كانتا اثنتين فصاعداً) فعبَّر بالأدنى عنه وعمَّا فوقه اكتفاءً.

ونظيره: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. والأحسن أن الضمير عائد على الشهيدين المطلقين.

ومن الصفات المؤكدة قوله: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨]؛ فقوله ﴿يَطِيرُ﴾ لتأكيد أن المراد بالطائر حقيقتُه، فقد يطلق مجازاً على غيره، وقوله: ﴿بِجَنَاحَيْهِ﴾ لتأكيد حقيقة الطيران، لأنه يطلق مجازاً على شدَّة العدو والإسراع في المشي.

ونظيره: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم﴾ [الفتح: ١١]؛ لأن القول يطلق مجازاً على غير اللسان، بدليل: ﴿وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [المجادلة: ٨].

وكذا: ﴿وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦]؛ لأن القلب قد يطلق مجازاً على العين، كما أطلقت العين مجازاً على القلب في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَآءٍ عَن ذِكْرِي﴾ [الكهف: ١٠١].

قاعدة:

الصفة العامة لا تأتي بعد الخاصة، لا يقال: رجل فصيح متكلمٌ، بل متكلِّم فصيحٌ. وأُشكِلَ على هذه قوله تعالى في إسماعيل: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: ٥١]. وأُجيبَ بأنه حال لا صفة؛ أي: مرسلاً في حال نبوَّته، وقد تقدَّم في نوع التقديم والتأخير أمثلة من هذه.

---

(١) هي قراءة حفص عن عاصم. «السبعة...» ص٤٤٥.

قاعدة:

إذ وقعت الصِّفة بعد متضايفين أوَّلُهما عدد: جاز إجراؤها على المضاف، وعلى المضاف إليه، فمن الأول: ﴿سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا﴾ [الملك: ٣]، ومن الثاني: ﴿سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ﴾ [يوسف: ٤٣].

فائدة: إذا تكررت النعوت لواحد: فالأحسن ـ إنْ تباعد معنى الصفات ـ العطفُ، نحو: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]. وإلَّا تركه، نحو: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝١٠ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ ۝١١ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ۝١٢ عُتُلٍّۭ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾ [القلم: ١٠ ـ ١٣].

فائدة: قطع النعوت في مقام المدح والذَّم أبلغ من إجرائها. قال الفارسيّ: إذا ذُكرت صفاتٌ في معرض المدح أو الذم، فالأحسنُ أن يخالف في إعرابها؛ لأن المقام يقتضي الإطنابَ، فإذا خولف في الإعراب كان المقصود أكملَ؛ لأن المعانِيَ عند الاختلاف تتنوَّع وتتفنَّن، وعند الاتحاد تكون نوعاً واحداً.

مثاله في المدح: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢]. ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وقرئ شاذّاً: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ برفع ﴿رَبِّ﴾ ونصبه.

ومثاله في الذَّمّ: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤].

النوع السادس: البدل:

والقصد به الإيضاح بعد الإبهام. وفائدته البيان والتأكيد.

أمَّا الأوَّل: فواضح أنك إذا قلت: (رأيت زيداً أخاك) بيَّنت أنك تريد بزيدٍ الأخَ لا غير.

وأمَّا التأكيد؛ فلأنَّه على نيَّة تكرار العامل، فكأنه من جملتين، ولأنّه دلَّ على ما دل عليه الأولُ: إمَّا بالمطابقة في بدل الكلّ، وإما بالتضمُّن في بدل البعض، أو بالالتزام في بدل الاشتمال.

مثال الأول: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧]. ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣]. ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٥، ١٦].

ومثال الثاني: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]. ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١].

ومثال الثالث: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ [الكهف: ٦٣]. ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧]. ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ﴾ [البروج: ٤، ٥]. ﴿لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾ [الزخرف: ٣٣].

وزاد بعضهم بدل الكلّ من البعض، وقد وجدتُ له مثالاً في القرآن، وهو قوله: ﴿يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾ [مريم: ٦٠، ٦١]. فجنات عدن: بدل من الجنَّة التي هي بعضٌ. **وفائدته:** تقريرُ أنها جنات كثيرةٌ لا جنَّة واحدة.

وقال ابن السِّيد: وليس كلُّ بدل يقصَد به رفع الإشكال الذي يعرِض في المبدل منه، بل من البدل ما يراد به التأكيد، وإن كان ما قبله غنيّاً عنه، كقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣]. ألا ترى أنه لو لم يذكر الصراط الثاني لم يشكّ أحدٌ في أنّ الصراط المستقيم هو صراطُ الله؟ وقد نصّ سيبويه على: أنَّ من البدل ما الغرضُ منه التأكيدُ. انتهى.

وجعل منه ابنُ عبد السلام: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ﴾ [الأنعام: ٧٤]. قال: ولا بيان فيه؛ لأن الأب لا يلتبس بغيره، ورُدّ: بأنَّه يطلق على الجَدّ، فأُبدل لبيان إرادة الأب حقيقة.

النوع السابع: عطف البيان:

وهو كالصِّفة في الإيضاح، لكن يفارقها في أنه وضع ليدلَّ على الإيضاح باسم مختصٍّ به، بخلافها؛ فإنَّها وُضعت لتدلَّ على معنىً حاصل في متبوعها.

وفرَّق ابن كَيْسان[1] بينه وبين البدل: بأنَّ البدل هو المقصود، وكأنك قرَّرته في موضع المبدل منه، وعطفُ البيان وما عطف عليه كلٌّ منهما مقصود.

وقال ابن مالك في «**شرح الكافية**»[2]: عطف البيان يجري مجرى النَّعت في تكميل متبوعه، ويفارقه في أن تكميلَه متبوعه بشرح وتبيين، لا بدلالة على معنى في المتبوع، أو سببيَّة. ومجرى التأكيد في تقوية دلالته، ويفارقه في أنه لا يرفع توهّم مجاز. ومجرى البدل في صلاحيته للاستقلال، ويفارقه في أنه غير منويّ الاطراح. ومن أمثلته: ﴿فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧]. ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥].

وقد يأتي لمجرَّد المدح بلا إيضاح، ومنه: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٩٧]؛ فالبيت الحرام عطفُ بيان للمدح لا للإيضاح.

النوع الثامن: عطف أحد المترادفين على الآخر:

والقصد منه التأكيد أيضاً. وجعل منه: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ﴾ [يوسف: ٨٦]. ﴿فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ﴾ [آل عمران: ١٤٦]. ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]. ﴿لَّا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [طه: ٧٧]. ﴿لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٧]. قال الخليل: العِوَج والأَمْتُ بمعنى واحد. ﴿سِرًّا وَنَجْوَىٰهُمْ﴾ [التوبة: ٧٨، والزخرف: ٨٠]. ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]. ﴿لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ﴾ [المدثر: ٢٨]. ﴿إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ [البقرة: ١٧١]. ﴿أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا﴾ [الأحزاب: ٦٧]. ﴿لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ﴾ [فاطر: ٣٥]. فإنَّ نَصِب كلغِب وزناً ومعنى. ﴿صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧]. ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ [المرسلات: ٦]. قال ثعلب: هما بمعنًى.

---

(١) ابن كَيْسَان: محمد بن أحمد، عالم بالعربية نحواً ولغة، بغدادي (ت: ٢٩٩هـ). «طبقات النحويين» ١٧٠، و«شذرات الذهب» ٢/ ٢٣٢.

(٢) «شرح الكافية» ٣/ ١١٩١ باب العطف.

وأنكر المبرِّد وجودَ هذا النوع في القرآن، وأوَّلَ ما سبق على اختلاف المعنيين.

وقال بعضهم: المَخْلَصُ في هذا: أن تعتقد أن مجموع المترادفين يحصِّل معنىً لا يوجد عند انفرادهما، فإن التركيب يُحدث معنى زائداً، وإذا كانت كثرةُ الحروف تفيد زيادة المعنى فكذلك كثرةُ الألفاظ.

النوع التاسع: عطف الخاص على العام:

وفائدته التنبيهُ على فضله، حتى كأنه ليس من جنس العام، تنزيلاً للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات.

وحكى أبو حَيَّان عن شيخه أبي جعفر بن الزبير أنه كان يقول: هذا العطف يسمى بالتجريد، كأنه جُرّد من الجملة وأُفرد بالذكر تفصيلاً.

ومن أمثلته: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨]. ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨] ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤]. ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]؛ فإن إقامتها من جملة التمسُّك بالكتاب، وخُصّت بالذكر إظهاراً لمرتبتها، لكونها عمادَ الدين.

وخُصَّ جبريل وميكائيل بالذكر ردًّا على اليهود في دعوى عداوته، وضمَّ إليه ميكائيل؛ لأنه ملك الرزق الذي هو حياة الأجساد، كما أنَّ جبريل مَلك الوحي الذي هو حياة القلوب والأرواح.

وقيل: عن جبريل وميكائيل لمَّا كانا أميرَي الملائكة لم يدخلا في لفظ الملائكة أولاً، كما أنَّ الأمير لا يدخل في مسمَّى الجند. حكاه الكَرْمانيّ في «العجائب»[1].

ومن ذلك: ﴿وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ﴾ [النساء: ١١٠]. ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ﴾ [الأنعام: ٩٣]. بناء على أنَّه لا يختصّ بالواو، كما هو رأي ابن مالك فيه وفيما قبله. وخُصَّ المعطوف في الثانية بالذكر تنبيهاً على زيادة قُبحه.

تنبيه: المراد بالخاصّ والعام هنا ما كان فيه الأولُ شاملاً للثاني، لا المصطلح عليه في الأصول.

النوع العاشر: عطف العام على الخاص:

وأنكر بعضهم وجوده، فأَخْطَأَ. والفائدة فيه واضحةٌ، وهو التعميم، وأُفرِد الأول بالذكر اهتماماً بشأنه.

ومن أمثلته: ﴿إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى﴾ [الأنعام: ١٦٢]؛ والنُّسكُ العبادةُ، فهو أعمّ. و: ﴿ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]. ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [نوح: ٢٨]. ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤].

وجعل منه الزمخشري: ﴿وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾ [يونس: ٣١]، بعد قوله: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم﴾ [يونس: ٣١].

---

(١) «عجائب التفسير...» ١/ ١٦٠ البقرة: ٩٨.

النوع الحادي عشر: الإيضاح بعد الإبهام:

قال أهل البيان: إذا أردتَ أن تُبهم ثم توضّح فإنَّك تُطْنِب.

وفائدته: إما رؤيةُ المعنى في صورتين مختلفتين: الإبهام والإيضاح، أو لتمكين المعنى في النفس تمكيناً زائداً لوقوعه بعد الطلب؛ فإنَّه أعزّ من المنساق بلا تَعبٍ. أو لتكمل لذَّة العلم به؛ فإن الشيء إذا علم من وجهٍ ما، تشوّقت النفس للعلم به من باقي وجوهه وتألمت، فإذا حَصَل العلم من بقية الوجوه كانت لذَّته أشدَّ من علمه من جميع وجوهه دفعة واحدة.

ومن أمثلته: ﴿رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى﴾ [طه: ٢٥]؛ فإن ﴿ٱشْرَحْ﴾ يفيد طلب شرح شيء ما، و﴿صَدْرِى﴾ يفيد تفسيره وبيانه. وكذلك: ﴿وَيَسِّرْ لِىٓ أَمْرِى﴾ [طه: ٢٦]. والمقام يقتضي التأكيد للإرسال المؤذن بتلقي الشدائد. وكذلك: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]؛ فإنَّ المقام يقتضي التأكيد، لأنه مقامُ امتنانٍ وتفخيم. وكذا: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦].

ومنه التفصيل بعد الإجمال، نحو: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ إلى قوله: ﴿مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ [التوبة: ٣٦]، وعكسه، كقوله: ﴿ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، أعيد ذكر (العشرة) لرفع توهّم أن الواو في: ﴿وَسَبْعَةٍ﴾ بمعنى (أو) فتكون الثلاثةُ داخلةً فيها، كما في قوله: ﴿خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ﴾، ثم قال: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ [فصلت: ٩، ١٠]. فإن من جملتها اليومين المذكورين أولاً، وليست أربعةً غيرهما. وهذا أحسن الأجوبة في الآية، وهو الذي أشار إليه الزمخشري[(١)]، ورجَّحه ابن عبد السلام، وجزم به الزَّمْلَكانيّ في «**أسرار التنزيل**». قال: ونظيره: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ﴾ [الأعراف: ١٤٢]؛ فإنَّه رافع لاحتمال أن تكون تلك العشرة من غير مواعدة. قال ابن عَسْكر[(٢)]: وفائدة الوعد بثلاثين أوَّلاً، ثم بعشر، ليتجدَّد له قُربُ انقضاء المواعدة، ويكون فيه متأهّباً مجتمع الرأي، حاضر الذهن؛ لأنه لو وعد بالأربعين أولاً كانت متساوية، فلمَّا فُصلت استشعرت النفسُ قربَ التمام، وتجدَّد بذلك عزْمٌ لم يتقدم.

وقال الكرمانيّ في «**العجائب**»[(٣)]: في قوله: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ ثمانية أجوبة: جوابان من التفسير، وجواب من الفقه، وجواب من النحو، وجواب من اللغة، وجواب من المعنى، وجوابان من الحساب. وقد سُقتُها في «**أسرار التنزيل**»[(٤)].

النوع الثاني عشر: التفسير:

---

(١) في «تفسيره» سورة فصلت: ٩.

(٢) ابن عَسْكر: محمد بن علي أبو عبد الله، أديب، نبيل، عالم بالتاريخ والحديث (ت: ٦٣٦هـ). «قضاة الأندلس» ١٢٣، «الإحاطة في أخبار غرناطة» ٢/ ١٢٢ ـ ١٢٥.

(٣) «غرائب التفسير وعجائب التأويل» ١/ ٢٠٦، البقرة: ١٩٦.

(٤) وكان الكرماني قد ذكرها، وإليك ما قال: أما التفسير فالجواب الأول: أن ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجعتم. =

قال أهل البيان: وهو أن يكون في الكلام لَبْسٌ وخفاء، فيؤتى بما يزيله ويفسِّره.

ومن أمثلته: ﴿۞ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ [المعارج: ١٩ ـ ٢١]؛ فقوله: ﴿إِذَا مَسَّهُ﴾ إلخ... تفسير للهلوع، كما قال أبو العالية وغيره.

﴿ٱلْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. قال البيهقي في «**شرح الأسماء الحسنى**»[(١)]: قوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ﴾ تفسيرٌ للقيُّوم.

﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ . . .﴾ الآية [البقرة: ٤٩]. فيذبحون وما بعده تفسيرٌ للسّوم.

﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ . . .﴾ الآية [آل عمران: ٥٩]. فـ (خلَقه) وما بعده تفسير للمثل.

﴿لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾ [الممتحنة: ١]. فـ ﴿تُلْقُونَ﴾ تفسير لاتخاذهم أولياء.

﴿ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ . . .﴾ الآية [الإخلاص: ٢، ٣]. قال محمد بن كعب القرظيّ: لم يلد إلى آخره: تفسيرٌ للصَّمد، وهو في القرآن كثير. قال ابن جنّي: ومتى كانت الجملة تفسيراً لم يحسُن الوقف على ما قبلها دونها؛ لأن تفسير الشيء لاحِقٌ به ومتمّم له وجارٍ مجرى بعض أجْزَائِهِ.

النوع الثالث عشر: وضع الظاهر موضع المضمر:

ورأيت فيه تأليفاً مفرداً لابن الصائغ. وله فوائد:

منها: زيادة التقرير والتمكين، نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١، ٢]. والأصل: هو الصمد. ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: ١٠٥]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [غافر: ٦١]، ﴿لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٨].

ومنها: قصد التعظيم، نحو: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢]، ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨]، ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦].

= وأما الفقه، فإن الكفارات وجبت متتابعة، ولما فصل هاهنا بينهما بالإفطار، قيد ليعلم أنها كالمتصلة، وأما النحو، فإن الواو قد يذكر مع الشيء في العطف، والمراد به أحدهما كقوله: ﴿مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ فقيد، ليعلم أنهما كليهما مرادان. وأما اللغة فإن السبع يذكر والمراد به الكثرة، لا العدد الذي فوق الستّ ودون الثمان، وأما المعنى فإن الثلاثة لما عطفت عليها سبعة، احتمل أن تكون بعدها ثالثة، فقيّد بالعشرة ليعلم أنها كملت. وأما الحساب فإن السبعة المذكورة عقيب الثلاثة تحتمل أن تكون مع الثلاثة كما في قوله: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾، أي: مع اليومين اللذين ذكرا في قوله: ﴿خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ﴾. ولا بُدَّ من هذا لدفع التناقض في الآية، فقيد بقوله: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ ليعلم أنها سواها. والثاني: أن عادة الحساب قد جرت بذكر الجملة بعد التفصيل.

(١) انظر: «الأسماء والصفات» للبيهقي ١/٩٣.

ومنها: قصد الإهانة والتحقير، نحو: ﴿أُولَٰئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [المجادلة: ١٩]. ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ﴾ [الإسراء: ٥٣].

ومنها إزالة اللَّبس حيث يوهم الضميرُ أنه غير الأوَّل: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ﴾ [آل عمران: ٢٦]؛ لو قال: (تؤتيه) لأوهم أنه الأول، قاله ابن الخَشَّاب. ﴿الظَّانِّينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾ [الفتح: ٦]؛ لأنَّه لو قال: (عليهم دائرته) لأوهم أن الضمير عائد إلى الله تعالى: ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَاءِ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٧٦]؛ لم يقل (منه)؛ لئلا يُتوهَّم عود الضمير إلى الأخ، فيصير كأنه مباشر بطلب خروجها، وليس كذلك؛ لما في المباشرة من الأذى الذي تأباه النفوس الأبيّة، فأُعيد لفظ الظاهر لنفي هذا، ولم يقل (من وعائه)؛ لئلا يُتوهم عود الضمير إلى يوسف؛ لأنَّ العائد عليه ضمير ﴿اسْتَخْرَجَهَا﴾.

ومنها: قصد تربية المهابة، وإدخال الرّوع على ضمير السامع، بذكر الاسم المقتضي لذلك، كما تقول: الخليفة أمير المؤمنين يأمرك بكذا. ومنه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]. ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾ [النحل: ٩٠].

ومنها: قصد تقوية داعية المأمور، ومنه: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

ومنها: تعظيم الأمر، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [العنكبوت: ١٩]. ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾ [العنكبوت: ٢٠]. ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا ۝١ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنسَانَ﴾ [الإنسان: ١، ٢].

ومنها: الاستلذاذ بذكره، ومنه: ﴿وَأَوْرَثَنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ﴾ [الزمر: ٧٤]؛ لم يقل: (منها) ولهذا عدَل عن ذكر الأرض إلى الجنة.

ومنها: قصدُ التوصّل من الظاهر إلى الوصف، ومنه: ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ بعد قوله: ﴿إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٥٨]؛ لم يقل: (فآمِنُوا بالله وبي) ليتمكن من إجراء الصفات التي ذكرها، وليعلم أنَّ الذي وجب الإيمان به والاتباع له هو مَنْ وُصِف بهذه الصفات، ولو أتى بالضمير لم يمكن ذلك، لأنه لا يُوصف.

ومنها: التنبيه على عِلِّية الحكم، نحو: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا﴾ [البقرة: ٥٩]. ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨]؛ لم يقل: (لهم) إعلاماً بأن من عادَى هؤلاء فهو كافر، وأنَّ الله إنَّما عاداه لكفره. ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [يونس: ١٧]. ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]. ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠].

ومنها: قصد العموم، نحو: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ﴾ [يوسف: ٥٣]؛ لم يقل: (إنَّها)؛ لئلَّا يفهم تخصيص ذلك بنفسه، ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [النساء: ١٥١].

ومنها: قصد الخصوص، نحو: ﴿وَٱمۡرَأَةً مُّؤۡمِنَةً إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٠]؛ لم يقل: (لك) تصريحاً بأنه خاصٌّ به.

ومنها: الإشارة إلى عدم دخول الجملة في حكم الأولى، نحو: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخۡتِمۡ عَلَىٰ قَلۡبِكَ وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ﴾ [الشورى: ٢٤]. فإن ﴿وَيَمۡحُ ٱللَّهُ﴾ استئناف لا داخلٌ في حكم الشرط.

ومنها: مراعاة الجناس، ومنه: ﴿أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ . . .﴾. السورةَ، ذكره الشيخ عز الدين، ومثَّله ابنُ الصائغ بقوله: ﴿خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ﴾ [العلق: ٢]، ثم قال: ﴿عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ۝ كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ﴾؛ فإن المراد بالإنسان الأولِ: الجنسُ. وبالثاني: آدمُ، أو: مَن يعلم الكتابة، أو إدريس. وبالثالث: أبو جهل.

ومنها: مراعاة الترصيع وتوازن الألفاظ في التركيب، ذكره بعضُهم في قوله: ﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

ومنها: أن يتحمَّل ضميراً لا بدَّ منه؛ ومنه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهۡلَ قَرۡيَةٍ ٱسۡتَطۡعَمَآ أَهۡلَهَا﴾ [الكهف: ٧٧]؛ لو قال: (استطعماها) لم يصحّ، لأنهما لم يستطعما القرية، أو (استطعماهم) فكذلك، لأن جملة (استطعما) صفة لقرية النكرة، لا لـ (أهل)، فلا بدَّ أن يكون فيها ضمير يعود عليها، ولا يمكن إلَّا مع التصريح بالظاهر. كذا حرَّره السبكيّ في جواب سؤال سأله الصلاح الصفدي[1] في ذلك حيث قال:

أسيِّدَنا قاضي القضاة ومَنْ إذا ... بدَا وجهُه استحيا له القمرانِ
ومَنْ كفُّه يوم الندَى ويَراعُه ... على طِرْسِه بَحْرانِ يلتقيانِ
ومن إن دَجَتْ في المشكلات مسائلٌ ... جَلاها بفكرٍ دائمِ اللَّمَعَانِ
رأيتُ كتابَ الله أكبرَ معجزٍ ... لأفضلَ مَنْ يُهْدَى به الثقلانِ
ومن جملة الإعجاز كون اختصارِهِ ... بإيجاز ألفاظٍ وبَسْطِ معانِ
ولكنَّني في الكهف أبصرتُ آيةً ... بها الفِكْرُ في طول الزَّمان عَنانِي
وما هي إلَّا ﴿ٱسۡتَطۡعَمَآ أَهۡلَهَا﴾ فقد ... نرَى استطعماهم مثله ببَيانِ
فما الحكمةُ الغرَّاءُ في وضع ظاهرٍ ... مكان ضميرٍ؟ إن ذاك لِشانِ
فأرشدْ عَلَى عادات فضلك حَيْرتي ... فما لِي بها عند البيان يَدانِ

تنبيه: إعادة الظاهر بمعناه أحسن من إعادته بلفظه كما مرَّ في آيات: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]، ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠]. ونحوها.

ومنه: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَلَا ٱلۡمُشۡرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ خَيۡرٖ مِّن رَّبِّكُمۡ

(١) الصَّفَدي: خليل بن أَيْبَك، صلاح الدين، أديب مؤرخ كثيرُ التصانيف (ت: ٧٦٤هـ). «الدرر الكامنة» ٢/ ٨٧، «طبقات الشافعية» ٦/ ٩٤.

وَٱللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ١٠٥]؛ فإن إنزال الخير مناسب للربوبية، وأعاده بلفظ (الله)؛ لأن تخصيص الناس بالخير دون غيرهم مناسبٌ للإلهية؛ لأن دائرة الربوبية أوسعُ.

ومنه: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ إلى قوله: ﴿بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١].

وإعادته في جملة أخرى أحسنُ منه في الجملة الواحدة لانفصالها، وبعد الطول أحسن من الإضمار، لئلا يبقى الذهن متشاغلاً بسبب ما يعود عليه، فيفوته ما شرع فيه، كقوله: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ [الأنعام: ٨٣] بعد قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ﴾ [الأنعام: ٧٤].

النوع الرابع عشر: الإيغال، وهو الإمعان:

وهو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتمّ المعنى بدونها، وزعم بعضهم أنه خاصّ بالشعر، ورُدَّ: بأنَّه وقع في القرآن من ذلك: ﴿يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [يس: ٢٠، ٢١]، فقوله: ﴿وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ إيغال؛ لأنَّه يتمّ المعنى بدونه، إذ الرسول مهتدٍ لا محالة، لكن فيه زيادة مبالغة في الحث على اتباع الرسل والترغيب فيه.

وجعل ابن أبي الإصبع منه: ﴿وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوْا۟ مُدْبِرِينَ﴾ [النمل: ٨٠]؛ فإن قوله: ﴿إِذَا وَلَّوْا۟ مُدْبِرِينَ﴾ زائد على المعنى، مبالغة في عدم انتفاعهم ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠] زائد على المعنى، لمدح المؤمنين والتعريض بالذم لليهود، وأنهم بعيدون عن الإيقان. ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، فقوله: ﴿مِّثْلَ مَآ﴾ إلى آخره.. إيغال زائد على المعنى، لتحقيق هذا الوعد، وأنه واقع معلوم ضرورة، لا يرتاب فيه أحد.

النوع الخامس عشر: التَّذييل:

وهو أن يؤتى بجملة عَقِبَ جملة، والثانية تشتمل على المعنى الأول، لتأكيد منطوقه أو مفهومه، ليظهر المعنى لمن لم يفهمه، ويتقرَّر عند من فهمه. نحو: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُوا۟ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧]، ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١]، ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِين مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنبياء: ٣٥]. ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٤].

النوع السادس: الطَّرد والعكس:

قال الطِّيبيّ: وهو أن يؤتى بكلامين، يقرِّر الأوَّل بمنطوقه مفهومَ الثاني وبالعكس، كقوله: ﴿لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا۟ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ﴾ إلى قوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌۢ بَعْدَهُنَّ﴾ [النور: ٥٨]. فمنطوق الأمر بالاستئذان في تلك الأوقات خاصَّةً مقرِّرٌ لمفهوم رفع الجناح فيما عداها، وبالعكس. وكذا قوله: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦].

قلت: وهذا النوع يقابله في الإيجاز نوعُ الاحتباك.

النوع السابع عشر: التكميل:

ويسمَّى بالاحتراس، وهو أن يؤتَى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفع ذلك الوهم، نحو: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]. فإنَّه لو اقتصر على ﴿أَذِلَّةٍ﴾ لَتُوهِّم أنه لضعفهم، فدفعه بقوله: ﴿أَعِزَّةٍ﴾. ومثله: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]. لو اقتصر على (أشدَّاء) لَتُوُهِّمَ أنه لغلظهم.

﴿تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ﴾ [طه: ٢٢]، ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: ١٨] احتراس، لئلا يُتَوَهَّم نسبة الظلم إلى سليمان. ومثله: ﴿فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌۢ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الفتح: ٢٥]. وكذا: ﴿قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]. فالجملة الوسطى احتراس، لئلَّا يُتوهم أن التكذيب مما في نفس الأمر.

قال في «**عروس الأفراح**»[1]: فإن قيل: كلّ من ذلك أفاد معنى جديداً، فلا يكون إطناباً، قلنا: هو إطناب لما قبله من حيث رفع توهّم غيره، وإن كان له معنى في نفسه.

النوع الثامن عشر: التتميم:

وهو أن يؤتَى في كلام لا يوهِم غير المراد بفضلة تفيد نكتة، كالمبالغة في قوله: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [الإنسان: ٨]، أي: مع حب الطعام، أي: اشتهائه؛ فإنَّ الإطعام حينئذ أبلغ وأكثر أجراً. ومثله: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧]. ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ﴾ [طه: ١١٢]، فقوله: ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ تتميم في غاية الحسن.

النوع التاسع عشر: الاستقصاء:

وهو أن يتناول المتكلم معنىً فيستقصيه، فيأتي بجميع عوارضه ولوازمه بعد أن يستقصي جميع أوصافه الذاتية، بحيث لا يترك لمن يتناوله بعده فيه مقالاً، كقوله تعالى: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ . . .﴾ الآية [البقرة: ٢٦٦]، فإنَّه تعالى لو اقتصر على قوله: ﴿جَنَّةٌ﴾ لكان كافياً، فلم يقف عند ذلك حتى قال في تفسيرها: ﴿مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾ فإن مصاب صاحبها بها أعظمُ، ثم زاد: ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ متمِّماً لوصفها بذلك، ثم كَمَّل وصفَها بعد التتميمين فقال: ﴿لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ فأتى بكل ما يكون في الجنان ليشتدَّ الأسف على إفسادها، ثم قال في وصف صاحبها: ﴿وَأَصَابَهُ ٱلْكِبَرُ﴾، ثم استقصى المعنى في ذلك بما يوجب تعظيمَ المصاب، بقوله بعد وصفه بالكِبَر: ﴿وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٌ﴾، ولم يقف عند ذلك حتى وصف الذرية بـ ﴿ضُعَفَآءُ﴾، ثم ذكر استئصال الجنة ـ التي ليس لهذا المصاب غيرها ـ بالهلاك في أسرع وقت حيث قال: ﴿فَأَصَابَهَآ إِعْصَارٌ﴾، ولم يقتصر على ذكره، للعلم بأنه لا يحصل به سرعة الهلاك، فقال: ﴿فِيهِ نَارٌ﴾، ثم لم يقف عند ذلك حتى أخبر باحتراقها، لاحتمال أن تكون النار ضعيفة لا تفي باحتراقها، لما فيها من الأنهار ورطوبة الأشجار، فاحترس عن هذا الاحتمال بقوله: ﴿فَٱحْتَرَقَتْ﴾ فهذا أحسنُ استقصاء وقع في كلام وأتمّه وأكمله.

---

(١) «عروس الأفراح» ١/٦٠٨.

قال ابن أبي الإصبع: والفرق بين الاستقصاء والتتميم والتكميل: أن التتميم يرد على المعنى الناقص ليتمّم، والتكميل يرد على المعنى التام فيكمّل أوصافه، والاستقصاء يرد على المعنى التام الكامل فيستقصي لوازمه وعوارضه وأوصافه وأسبابه، حتى يستوعبَ جميع ما تقع الخواطر عليه، فلا يبقى لأحد فيه مساغ.

النوع العشرون: الاعتراض:

وسمَّاه قدامة[1]: التفاتاً، وهو: الإتيان بجملة أو أكثر لا محلَّ لها من الإعراب، في أثناء كلام أو كلامين اتصلا معنى، لنكتة غير دفع الإيهام؛ كقوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧]. فقوله: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾ اعتراض لتنزيه الله سبحانه وتعالى عن البنات، والشناعة على جاعليها. وقوله: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]؛ فجملة الاستثناء اعتراض للتبرُّك.

ومن وقوعه بأكثر من جملة: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٢ ـ ٢٢٣]؛ فقوله: ﴿نِسَآؤُكُمْ﴾ متصل بقوله: ﴿فَأْتُوهُنَّ﴾؛ لأنه بيان له، وما بينهما اعتراض للحثِّ على الطهارة وتجنّب الأدبار.

وقوله: ﴿يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ﴾ إلى قوله: ﴿وَقِيلَ بُعْدًا﴾ [هود: ٤٤] فيه اعتراض بثلاث جمل، وهي: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ﴾ قال في «**الأقصى القريب**»: ونكتته إفادة أن هذا الأمر واقع بين القولين لا محالة، ولو أتى به آخراً لكان الظاهر تأخُّره، فبتوسّطه ظهر كونُه غير متأخِّر. ثم فيه اعتراض في اعتراض، فإنَّ ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ معترض بين ﴿وَغِيضَ﴾ و﴿وَٱسْتَوَتْ﴾؛ لأن الاستواء يحصُل عقب الغيض.

وقوله: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ﴾ إلى قوله: ﴿مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ فُرُشٍۭ﴾ [الرحمن: ٤٦ ـ ٥٤] فيه اعتراض بسبع جمل إذا أعرب حالاً منه.

ومن وقوع اعتراض في اعتراض: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥ ـ ٧٧]. اعتراض بين القَسَم وجوابه بقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ . . .﴾ الآية. وبين القسم وصفته بقوله: ﴿لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾ تعظيماً للمقسَم به وتحقيقاً لإجلاله، وإعلاماً لهم بأن له عظمة لا يعلمونها.

قال الطيبيّ في «**التبيان**»[2]: ووجه حسن الاعتراض حسن الإفادة، مع أن مجيئه مجيء ما لا يُترقَّب، فيكون كالحسنة تأتيك من حيث لا تحتسب.

---

(١) قُدامة بنُ جعفر البغدادي، أبو الفرج، من البلغاء الفصحاء المتقدمين في المنطق والفلسفة. له: «جواهر الألفاظ» (ت: ٣٣٧هـ). «النجوم الزاهرة» ٣/ ٢٩٧، مقدمة «جواهر الألفاظ».

(٢) «التبيان في البيان» ص٣١٨.

النوع الحادي والعشرون: التعليل:

وفائدته: التقرير والأبلغية، فإنَّ النفوس أبعثُ على قبول الأحكام المعلَّلة من غيرها، وغالب **التعليل** في القرآن على تقدير جواب سؤالٍ اقتضته الجملة الأولى.

وحروفه: اللَّام، وإن، وأَنْ، وإذ، والباء، وكي، ومن، ولعلَّ، وقد مضت أمثلتها في نوع الأدوات.

وممَّا يقتضي التعليل لفظ (الحكمة) كقوله: ﴿حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌ﴾ [القمر: ٥]. وذكر الغاية من الخَلْق، نحو قوله: ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾ [البقرة: ٢٢]. ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ مِهَٰدًا ۝٦ وَٱلْجِبَالَ أَوْتَادًا﴾ [النبأ: ٦، ٧].

obeikandl.com